جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مكملة لنيل شهادة : الماستر

تخصص : اقتصاديات البنوك والتمويل

العنوان

دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات المصغرة

–دراسة حالة بنك التنمية المحلية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية المسيلة–

للفترة 2010–2015

إعداد الطالبة:

شبيح فتيحة

تاريخ المناقشة : 29–05–2016

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

أ.دياب محمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د.زغبة طلال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.زيتوني كمال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2015–2016

إهداء

لسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القادر المقتدر من هو ألطف من العباد وأحن الذي قال في كتابه

الجليل "ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا"

ربي اغفرلي ولوالديا وللمسلمين.....

إلى من هي سندي من قطرات الندى واصفى من ماء الدجى إلى المثل الأعلى

والقدوة الصارخة ورمز الإرادة المتجددة

إلى من تفرح لفرحتي وتحزن لحزني

إلى من رافقتني دعواتها في كل خطوة من خطوات حياتي

إلى من ضحت بنفسها من أجلنا

إليك أمي الغالية

إلى من أستمد منه قوتي

واستمراريتي

من ألبسني ثوب مكارم الأخلاق والأدب

من كان قدوة أقتدي بها

إليك أبي العزيز

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها

إلى من كانت بسمتهم ونضرتهم تبعث في نفسي القوة والحب زوالحياة

أخواتي الأعزاء "كريمة سلوة،نعيمة، مرام، محمد"

إلى شعاع النور الذي أخترق بيتنا الكتكوتة غنوشة و عصومي

إلى جميع الأهل والأقارب

وإلى أصدقاء العمر ورفقاء الدرب إلى من كانو لي سندا في الصراء والضراء

حسينة، أحلام، مريم، سميرة، نبيلة ، نورة،سمية ،حليمة

وإلى كل يحمل لقب شبيح

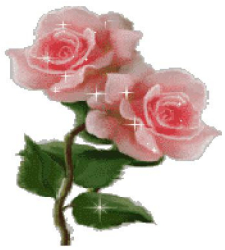

شكر وتقدير

ق

ال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برأيتك

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان والتقدير إلى الستاذ المشرف

"زغبة طلال"

الدي أمدني بيد العون من توجيهات ونصائح طيلة إنجاز هدا

البحث

كما اتقدم بشكري وإحترامي للأستادين "دياب محمد" و

الأستاذ" يحياوي عمر"

وألى كل أساتذة العلوم الإقتصادية بجامعة المسيلة على كل

المعلومات التي قدموها لنا طيلة المشوار الجامعي دون انسى

اساتذتي في جميع المراحل الدراسية

وإلى طلبة إقتصاديات البنوك والتمويل ماستر 02

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل لعمال BDL

ANSEJ

كما أقدم شكري الخاص لصاحب مكتبة السفير

شبيح فتيحة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	**III-I**
فهرس الأشكال	**VI**
فهرس الجداول	**V**
المقدمة العامة	**أ–و**
الفصل الأول: البنوك التجارية و تطورها في الجزائر	
تمهيد	**08**
المبحث الأول: نشاة البنوك التجارية و تطورها	**09**
المطلب الأول: تاريخ نشاة البنوك التجارية	**09**
المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية	**10**
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية	**12**
المطلب الرابع: اهداف البنوك التجارية	**17**
المبحث الثاني: سياسة الاقراض في البنوك التجارية	**19**
المطلب الاول: مفهوم السياسة الاقراضية و مكوناتها	**19**
المطلب الثاني: اسس سياسة الاقراض	**23**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية	**25**
المطلب الرابع: تمييز البنوك النجارية عن البنك المركزي	**26**
المبحث الثالث: مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري	**28**
المطلب الاول: تعريف التظام المصرفي	**28**
المطلب الثاني: هيكل النظام المصرفي الجزائري	**28**
المطلب الثالث: وظائف البنك	**29**
المطلب الرابع:الاصلاحات الاساسية للنظام المصرفي الجزائري	**31**
خلاصة الفصل	**34**

الفصل الثاني: المشروعات المصغرة و دورها الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	**36**
المبحث الأول: ماهية المشروعات المصغرة	**37**
المطلب الأول: تعريف المشروعات المصغرة	**37**
المطلب الثاني: أهمية المشروعات المصغرة	**39**
المطلب الثالث: صفات و خصائص المشروع الصغير	**41**
المطلب الرابع: المشكلات والتحديات التي تواجه تمويل المشروعات المصغرة	**43**
المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للمشروعات المصغرة	**46**
المطلب الأول: دور المشاريع المصغرة في مواجهة البطالة	**46**
المطلب الثاني: مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي	**49**
المطلب الثالث: مساهمة المشروعات المصغرة في القيمة المضافة	**53**
المطلب الرابع: مساهمة المشروعات المصغرة في التجارة الخارجية	**57**
المبحث الثالث: صيغ تمويل المشروعات المصغرة في الجزائر	**58**
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	**59**
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**61**
المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	**65**
خلاصة الفصل	**69**
الفصل الثالث: واقع تمويل وإنشاء المشروعات المصغرة في ولاية المسيلة خلال الفترة 2010– 2015	
تمهيد	**71**
المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	**72**
المطلب الأول: بطاقة فنية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	**72**
المطلب الثاني: بطاقة فنية لبنك التنمية المحلية	**74**
المبحث الثاني: شروط التأهيل وصيغ التمويل لـــــ BDL - ANSEJ	**77**
المطلب الأول: خطوات إنشاء مشروع مصغر من BDL - ANSEJ	**77**
المطلب الثاني: أنواع القروض والاستثمارات وشروط التأهيل	**80**

المطلب الثالث: صيغ التمويل بين BDL - ANSEJ	87
المبحث الثالث: حصيلة المشروعات المصغرة خلال الفترة 2010-2015 دراسة حالة BDL - ANSEJ	91
المطلب الأول: دراسة تحليلية للحصيلة السنوية للمشروعات المصغرة	91
المطلب الثاني: دراسة تحليلية للحصيلة التراكمية للمشروعات المصغرة	106
خلاصة الفصل	114
الخاتمة العامة	116
قائمة المراجع	120

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1–1)	الوظائف الاساسية للبنك التجاري	16
(2–1)	هيكل النظام المصرفي في الجزائر	29
(3–1)	الوظائف الاساسية للبنك المركزي	31
(1–2)	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب طابع القانوني	50
(1–3)	الهيكل التنظيمي لوكالة _ BDL بالمسيلة	76
(2–3)	مراحل المرافقة لمرحلة الانشاء للوكالة ANSEJ	82
(3–3)	مراحل المرافقة لمرحلة التوسيع للوكالة ANSEJ	83
(4–3)	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2010	92
(5–3)	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2011	95
(6–3)	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2012	97
(7–3)	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2013	100
(8–3)	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2014	102
(9–3)	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2015	104
(10–3)	معطيات إحصائية تراكمية بنشاطات الوكالة لسنة 2010–2015	107
(11–3)	تطور مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي من 2010–2015	109
(12–3)	تطور مناصب الشغل حسب فئات المجتمع	110

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(2–1)	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب طابع القانوني	49
(2–2)	مساهمة المشروعات المصغرة في الناتج المحلي الاجمالي	51
(2–3)	مساهمة بعض فروع النشاط الاقتصادي في تكوين الناتج المحلي	52
(2–4)	تطور حصة المشوعات المصغرة في الناتج المحلي في الجزائر	53
(2–5)	تطور القيمة المضافة في القطاع الخاص لعدة سنوات	54
(2–6)	تطور القيمة المضافة في القطاع الخاص حسب قطاعات النشاط بالنسبة المئوية	55
(2–7)	هيكل تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	61
(2–8)	هيكل التمويل المالي لتمويل الثلاثي	64
(2–9)	تخفيض معدلات الفائدة حسب الموقع و نوع النشاط	64
(2–10)	انواع صيغ التمويل المعتمدة من طرف ANGEM	66
(3–1)	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2010	92
(3–2)	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2011	94
(3–3)	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2012	96
(3–4)	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2013	99
(3–5)	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2014	101
(3–6)	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2015	103
(3–7)	معطيات إحصائية تراكمية بنشاطات الوكالة لسنة 2010–2015	106
(3–8)	تطور مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي من 2010–2015	108
(3–9)	تطور مناصب الشغل حسب فئات المجتمع	110
(3–10)	توزيع المشاريع الممولة عن طريق الوكالة حسب البلديات	111

مقدمة عامة

مقدمة عامة

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويل أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات العامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية، وفي هذه الظروف ما فتئت البنوك تطورا من إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهيا نحو أفضل الاستعمالات الممكنة وفي سبيل ذلك تلجأ بوجه خاص نحو ادخار العائلات والمؤسسات والجماعات العمومية ويمكنها أمام عدم كفاية هذه المصادر أن تلجأ أيضا للاقتراض من الأسواق النقدية والمالية وأن تلجأ إلى البنك المركزي في آخر المطاف لإعادة التمويل عن طريق الإصدار الجديد.

ويتمثل الوجه الثاني للوظيفة البنكية في إعادة توظيف هذه الموارد وأكثر هذه التوظيفات ممارسة وتنوعا هي منح القروض إلى أولئك الذين يحتاجون إليها، وتختلف طبعا أشكال هذه القروض من حيث طبيعتها وأهدافها ومدتها وذلك حسب طبيعة موضوع التمويل والأشكال التي يستخدمها.

من أجل القيام بعملية التمويل الضرورية للاقتصاد تستخدم البنوك طرقا عديدة وأساليب متنوعة ونماذج مختلفة وتهدف إلى إيجاد أفضل للاستهلاكيات لهذه الموارد في ظل القوانين والتنظيمات بين مواردها واستخداماتها.

وقد تجاوزت البنوك التجارية الإطار التقليدي لوظائفها والذي يتجسد في الوساطة المالية من خلال جمع الودائع ومنح القروض، حيث أن التطور المصرفي في كثير من دول العالم ألزم البنوك التجارية القيام بعمليات مصرفية لم تعهدها من قبل ونوعت من عملياتها وخدماتها.

إذا أصبحت تتصرف نيابة عن الزبائن في أسهمهم وسنداتهم وتحصيل أرباحهم ودفع الضرائب المستحقة عليهم والتصرف في تركاتهم وتقديم المشاريع والاستثمارات.

وانطلاقا من الدور الهام الذي تلعبه المشروعات المصغرة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ومكافحة الفقر والبطالة وتفعيل التنمية المحلية والإقليمية، وعلى غرار باقي الدول أبدت الجزائر بدورها اهتماما خاصا بقطاع المشروعات المصغرة ومن المعالم البارزة على هذا الاهتمام، الجهود التي بذلتها وتبذلها لتطوير وتنمية هذا النوع من المشروع.

ولكن على الرغم من اتساع مساهمة قطاع المشروعات المصغرة في النشاط الاقتصادي من جهة، وعلى الرغم من الاهتمام بتطوير هذا القطاع وتفعيل دوره، ومن مراهنة الحكومات على هذا الدور في تحقيق خطط التنمية والتغلب على المشاكل الاقتصادية كالبطالة وهشاشة الصادرات وكذا المساهمة في علاج الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

1- **إشكالية البحث:**

ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية الأساسية لهذا البحث يمكن حصرها في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم البنوك التجارية ووكالات التشغيل في تمويل المشروعات المصغرة في الجزائر؟

ومن هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالبنك التجاري؟ وما هي أهم وظائفه؟
- ما لمقصود بالمشروعات المصغرة؟
- ما هي آليات تمويل المشروعات المصغرة؟
- ما هو الدور الفعال للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟

2- **الفرضيات:**

- البنوك التجارية تساهم في تمويل المشروعات المصغرة.

- تعتبر وكالات التشغيل ومنها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب من أهم عناصر المساهمة في تمويل المشروعات المصغرة.
- توجد آليات عدة للمشروعات المصغرة ومنها CNAC,ANJEM,ANSEJ.
- تساهم المشروعات المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- أهداف البحث:

- التعرف على الجهاز المصرفي ووظائفه.
- التعرف على دور البنوك التجارية من خلال عمليات التمويل التي تقدمها من أجل إنشاء مشروع صغير.
- التعرف على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل السباب ودورها في تقييم المرافقة للمشروعات المصغرة.
- إبراز العلاقة بين البنوك التجارية والمشروعات المصغرة.
- إبراز العلاقة الموجودة بين بنك التنمية المحلية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

4- أهمية البحث:

تستحوذ البنوك التجارية بصفة خاصة على الجانب الأكبر من تمويل المشروعات المصغرة، كما تلعب البنوك التجارية دورا فعالا في توجيه القروض لأصحاب المشاريع وتقيم إعانات، كما يعتبر الجهاز المصرفي سندا قويا للتنمية والدور الفعال الذي تقدمه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أجل تمويل أصحاب المشروعات، وتكمن أهمية البحث أيضا في توضيح علاقة البنوك التجارية بالوكالة الوطني لدعم تشغيل الشباب.

5- أسباب اختيار الموضوع:

أما الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوعنا هذا هو الواقع العملي الذي يشهد تخلف البنوك التجارية في الجزائر والدول العربية الأخرى عن مسايرة التطور المالي الذي تعيشه البنوك في الدول المتقدمة التي أهلت نفسها دائما للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية

والمالية المتطورة، حيث أدخلت الوسائل الحديثة في عملها وابتكرت وسائل مرضية لجذب مدخرات العملاء وتمويل المشاريع.

إعطاء مفهوم واسع وتعمق كثير في البنوك التجارية ودورها في تمويل المشروعات المصغرة وإظهار أهمية البنوك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المشروعات المصغرة.

6- حدود الدراسة:

- **حدود مكانية:** تمت دراسة الموضوع على مستوى بنك التنمية المحلية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – دراسة حالة ولاية المسيلة-

- حدود زمانية: تمت دراسة الموضوع في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2015.

7- المنهج المستخدم:

من أجل الإلمام بموضوع الدراسة اتبعنا عدة مناهج بطريقة متكاملة ومتناسقة، إذ اعتمدنا المنهج الوصفي في استعراض مخلف المفاهيم والتعاريف الأساسية المتعلقة بالبنوك التجارية، كما استعنا بمنهج دراسة حالة ويكمن السبب في ذلك لطبيعة الموضوع.

8- صعوبة الدراسة:

واجهتنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع صعوبات منها:

- قلة المراجع لدراسة هذا الموضوع.

- صعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة لبنك التنمية المحلية وعدم تزويدنا بالإحصائيات بحجة السر المهني.

9- الدراسات السابقة:

على المستوى الأكاديمي، فإن هناك عددا لا بأس به من البحوث التي تناولت بالدراسة موضوع البنوك التجارية والمشروعات الصغيرة، بينما لا نجد أية بحوث تتطرق

إلى موضوع دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات المصغرة ونذكر البحوث التالية:

– **جعفري حياة:** تسيير مخاطر القرض في البنك التجارية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة البويرة، سنة 2014، وهي دراسة تناولت مفهوم وكيفية تسيير القروض في البنوك التجارية، كما عالجت الدراسة الميدانية على مستوى البنوك التجارية.

– **حمني حورية:** آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري "قسنطينة"، سنة 2006، حيث تطرق هذا الموضوع إلى دراسة أساليب الرقابة المصرفية، كما عالجت الدراسة الميداني على مستوى الرقابة المصرفية بالجزائر كنموذج.

– **قويقح نادية:** المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهمية دعمها لحاضنات الأعمال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، دامعة الجزائر، سنة 2008، سعت إلى توضيح مكانة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية بشكل عام وفي الجزائر تحديدا.

10– تقسيمات البحث:

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به والإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث تم تقسيمه إلى ثلاث فصول بعد المقدمة، فصلين نظريين وفصل تطبيقي وأخيرا الخاتمة.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى البنوك التجارية وتطورها في الجزائر، حيث جاء في المبحث الأول ماهية البنوك التجارية أما المبحث الثاني فهو يخص سياسة الإقراض، أما المبحث الثالث فقد اشتمل على النظام المصرفي في الجزائر.

الفصل الثاني: جاء تحت العنوان المشروعات الصغيرة ودورها الاقتصادي في الجزائر، فالمبحث الأول يخص ماهية المشروعات المصغرة أما المبحث الثاني الذي

يخص الدور الاقتصادي للمشروعات أما المبحث الثالث فقد شمل صيغ تمويل المشروعات المصغرة.

الفصل الثالث: الذي جاء تحت عنوان واقع تمويل وإنشاء المشروعات المصغرة في ولاية المسيلة خلال الفترة 2010–2015، أما المبحث الأول يتضمن البطاقة الفنية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبنك التنمية المحلية لولاية المسيلة، أما المبحث الثاني فيخص شروط التأهيل وصيغ التمويل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبنك التنمية المحلية لولاية المسيلة، أما المبحث الثالث فيشمل حصيلة المشروعات المصغرة خلال فترة 2015–2020، دراسة حالة BDL,ENSEJ.

الفصل الأول

البنوك التجارية و تطورها في الجزائر

تمهيد

تعد البنوك التجارية أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها من خلال قيامها بدور الوسيط بين المودعين والمقترضين سواء كانوا أشخاصا طبيعية أو معنوية، عن طريق العمليات المصرفية التي تقوم بها، وتعتبر عميلة تحويل المدخرات إلى استثمارات من أهم الوظائف الأساسية للبنوك التجارية ومن هنا تظهر أهمية هذه الأخيرة، كونها تعتبر أداة لتزويد النشاط الاقتصادي برأس المال النقدي اللازم له، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ومن هنا تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: نشأة البنوك التجارية وتطورها

المبحث الثاني: سياسة الإقراضفي البنوك التجارية

المبحث الثالث: مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري

المبحث الأول: نشأة البنوك التجارية وتطورها

المتتبع لتطور البنوك في شكلها الحالي يدرك أنها محصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور، ومن ثم فالبنوك في شكلها الحديث هي خلاصة تراكم أفكار عرفت منذ القدم وتبلورت إلى أن أصبحت على ما هي عليه الآن.

المطلب الأول: تاريخ نشأة البنوك التجارية

يعود أصل البنك إلى كلمة إيطالية Banco والتي كانت تعني في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصارفون ثم أصبحت فيما بعد تعني المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، وفي الأخير أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود.[1]

وترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام بعض التجار والصياغ في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب آخر ومنذ القرن الرابع عشر سمح التجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة، وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من هذه المؤسسات وقد دفع ذلك عددا من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي 1517 في البندقية باسم بنك بيازا يالتو، وفي عام 1609 أنشئ بنك أمستردام، وكان غرضه الأساس حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية.

[1] زياد سليم رمضان، البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص 27.

ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين من حيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاس.

تلك القوانين أدت إلى إنشاء بنوك بشكل شركات مساهمة ويرجع الفضل في ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية مما أدى إلى ظهور بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتحويل الشركات.[1]

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية

التعريف الأول: البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي الودائع، وهي الوحيدة لإنشاء نقود الودائع وتسمى أيضا بنوك الودائع.[2]

التعريف الثاني: يقصد بالبنوك التجارية: البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[3]

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص ص، 63– 64.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 12.

[3] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 26.

التعريف الثالث: البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أصولا فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.[1]

التعريف الرابع: تعرف البنوك التجارية بأنها تلك المنشآت المالية والتي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب ولأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عملية مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]

التعريف الخامس: البنك التجاري هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين فأهم ما يميز البنك التجاري عن المؤسسات الأخرى هو تقديمه لنوعين من الخدمات هما: قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمؤسسات الأعمال والأفراد وغيرهم.[3]

التعريف السادس: يعرف البنك التجاري بأنه مؤسسة تتعامل في الدين والائتمان، من خلال الحصول على ديون من الغير، تمثل الالتزامات عليه، تظهر في جانب الخصوم من ميزانية البنك التجاري، ويقدم مقابلها وعودا بالدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير في شكل ائتمان وإقراض للغير، تمثل حقوق له تدخل في جانب الأصول للميزانية.[4]

---

[1] منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، ط4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 05.

[2] رشاد العصار، مرجع سابق، ص 96.

[3] محمد صالح الحناوي، السيد عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، (البورصة البنوك التجارية)، مصر، 2000، ص 214.

[4] محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة، لبنان، 2002، ص 88.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

يسعى البنك التجاري لممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة، حيث تتنافس البنوك فيما بينها من أجل تحقيق الربح وتحسين نوعية الخدمات المقدمة، وخلق مركز إستراتيجي هام، وكذا تحقيق رضا الزبون، وعموما تتولى البنوك التجارية تقديم الخدمات، وهناك نوعان من الوظائف، تقليدية وحديثة.

أولا: التقليدية

يمكن إجمال هذا النوع من الوظائف التي يقدمها البنك التجاري في النواحي التالية:[1]

1- قبول الودائع وفتح الحسابات

لاشك أن من أبرز وظائف البنوك التجارية قبول الودائع تحت شروط معينة والوديعة تمثل التزاما على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة.

ويمكن تصنيف الودائع وفقا لأجل الاستحقاق إلى ما يلي:[2]

1-1- الودائع الجارية

تعتبر الأكثر أهمية حتى أنها تقصد عادة عند الكلام عن الودائع بدون تحديد، ووفقا لها يمكن للمودع السحب منها في أي وقت ولا تدفع عنها فوائد وتخضع للسحب عن طريق الشيكات أو الحوالات المصرفية.

[1] حورية حمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المنتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006 ، ص22

[2] حورية حمني، مرجع سابق، ص21.

1-2- الودائع الغير الجارية

1-2-1- الودائع لأجل

وتودع في البنك التجاري على أن لا يسحب منها إلا عند انقضاء مدة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك.

1-2-2- الودائع بإخطار

وتشترك مع الودائع الآجلة في وجود قيد معين على السحب منها ولكنه أخف نسبيا ويتمثل في ضرورة إخطار البنك قبل السحب لمدة معينة.

1-2-3- ودائع التوفير

وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وبالتالي الحصول على العائد مقابلها، دون التضحية باعتبار السيولة من خلال إمكانية السحب منها في كل وقت.

2- العمليات على السندات

هي العمليات التي يقوم به البنك التجاري باسم زبائنه وعملائه في الأسواق المالية، وذلك بتدخله في هذا السوق كمشتري وكبائع للأسهم والسندات، كما يقوم البنك التجاري باكتتاب لصالح عملائه في سندات الخزينة، وبمهمة إعطائهم النصائح لاستعمال أصولهم في العمليات المالية.

3- عمليات القروض

تعتبر عمليات القروض من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية وتتخذ القروض قصيرة الأجل عدة أشكال:[1]

3-1- القروض النقدية

وتشمل التسبيقات من الخزينة وهي قروض للمدى القصير، تعطى لسد الفارق بين النفقات والمداخيل الشهرية، كما يتعلق الأمر بالكشوف البنكي (حساب جاري سالب)، الذي يمنحه البنك للمؤسسات التجارية والصناعية.

3-2- الخصم

يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف زبائنه التجار والصناع، وبإمكانه أن يعيد خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي.

3-3- القرض بضمان أوراق مالية أو تجارية

يتعلق الأمر هنا بالقروض التي يعطيها البنك التجاري، مقابل استلامه من المقترض عددا ميعنا من السندات العامة، أو من الحوالات والسندات.

3-4- القرض بالتوقيع

لا يقوم البنك التجاري بمنح القرض، ولكن يقرض توقيعه أي يعطي ضمانه لصالح المقترض مقابل عمولة يدفعها هذا الأخير.[2]

---

[1] حورية حمني، مرجع سابق، ص22.

[2] المرجع نفسه، ص 23.

ثانيا: الحديثة

نظرا لاتساع أعمال البنوك التجارية، وزيادة نشاطها فقد تغيرت النظرة للبنك من مجرد مكان لجمع الأموال واقتراضها إلى مؤسسة كبيرةيهدف إلى تأدية الخدمات البنكية للمجتمع، وزيادة تمويل المشاريع التنموية في الدولة، فقد أدى ذلك إلى الازدهار الاقتصادي والحد من البطالة والعمل على وقف التضخم المالي، ورفع مستوى المعيشة لدى الفرد، وهذا كله أدى إلى ظهور وظائف حديثة للبنك التجاري سنجملها فيما يلي:

1- تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم، ومشاريعهم التنموية لنيل ثقتهم بالبنك.

2- المساهمة في دعم وتمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى والمشاريع السكنية بالدرجة الثانية.

3- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

4- شراء وبيع الشيكات، والعملات الأجنبية، وتحويل العملة للخارج.

5- تأجير الخزائن الحديدة للعملاء وتسوية التزاماتهم الدورية، كدفع فواتير الكهرباء والغاز ودفع الاشتراكات الدورية في الجرائد.

6- إصدار الشيكات السياحية وفتح الاعتمادات المستندية.

7- إصدار خطابات الضمان، وتقديم خدمات الكمبيوتر الحديثة.

8- تسيير المصالح لغير المقيمين من تسديد المستحقات الضريبية الجمركية.[1]

[1] سفيان بوجمعة، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص 49.

الشكل رقم (1-1: الوظائف الأساسية للبنك التجاري

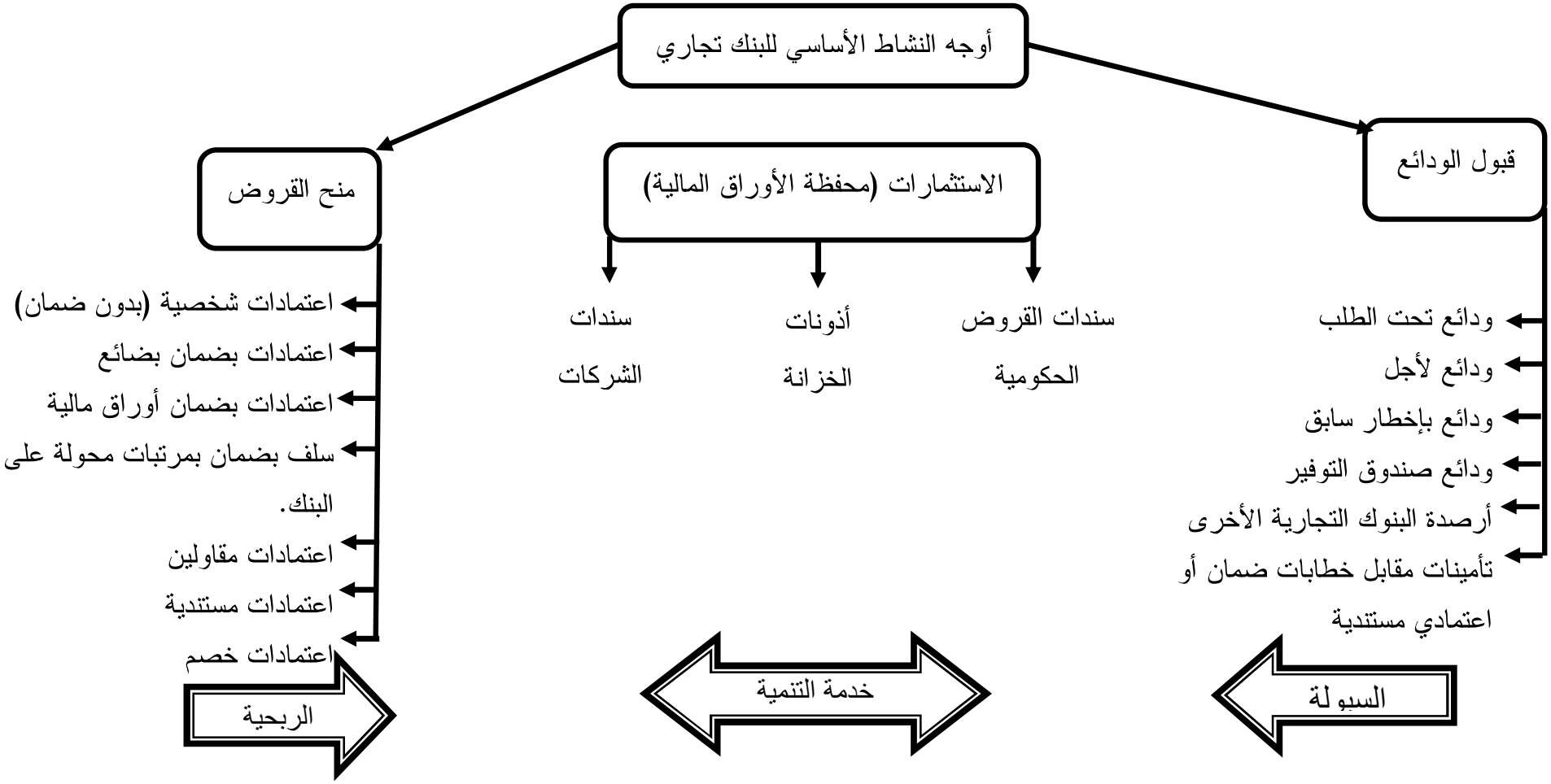

المصدر: عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 201.

المطلب الرابع: أهداف البنوك التجارية

تتسم البنوك بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال وتتعلق هذه السمات بالربحية والسيولة والأمان، وفيما يلي سنتطرق لشرح كل عنصر من هذه العناصر:[1]

1- الربحية

يسعى البنك لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة، أي لا تقل عن تلك التي تحققها الأخرى التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية، ومخصصات متنوعة وأرباح غير معدة للتوزيع.

ولكي يحقق البنك هذه الأرباح، فعليه أن يوظف الأموال التي تحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يخفض نفقاته وتكاليفه، لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الإجمالية.

والإيرادات الإجمالية للبنك تتكون من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار، التي يقوم بها البنك، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله.

أما نفقات البنك فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية، والفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد لديه، بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي قد تنشأ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله، والقروض التي قد يعجز عن استردادها.

[1] زياد سليم رمضان، مرجع سابق، ص 91.

وتتركز المصلحة الاقتصادية في تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقاته من ناحية، وعن طريق تحقيق أكبر إيراد إجمالي ممكن من ناحية أخرى.

2- السيولة

السيولة هي القدرة على مواجهة الالتزامات المالية للبنك، أي تلبية طلبات السحب وطلبات القروض.

فمقدار سيولة أي مال يتوقف على سهولة تحويله إلى نقود، فكلما ازدادت هذه السهولة ازدادت سيولته والنقود هي أكثر الأموال سيولة.

ويجب على البنك أن يعمل على الاحتفاظ بأمواله بدرجة من السيولة، يتمكن معها من مقابلة حركة السحب العادية والمفاجئة.[1]

وللإشارة فإن القانون قد أجاز للبنك طلب مهلة تصل إلى 48 ساعة إذا كان المبلغ كبيرا، وتعد السيولة من أهم الأهداف التي تسعى إليها البنوك التجارية، وهذا على غرار مؤسسات الأعمال الأخرى.

ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو بعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع المودعين ودفعهم فجأة إلى سحب ودائعهم، مما يعرض البنك للإفلاس.

3- الأمان

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن

[1] زياد سليم رمضان، مرجع سابق، ص 92.

يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين.

والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك، ولهذا يجب أن تلتزم البنوك بالنسبة المحددة لرأس المال، وذلك لحماية المودعين من المخاطر التي قد يتعرضون لها.[1]

المبحث الثاني: سياسة الإقراض في البنوك التجارية

لابد لكل بنك عند تعامله مع القرض أن يكون لديه سياسة للإقراض يبين فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك ولذلك يتم تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقراضية ومكوناتها

الفرع الأول: تعريف سياسة الإقراض

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القرض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها.

ويمكن تعريفها أيضا أنها تمثل الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية، وبناءا على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.

[1] منير إبراهيم الهندي، مرجع سابق، ص 12.

إذن السياسة الإقراضية البنكية هي مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا، والتي يسترشد بها متخذو القرارات عند البث في طلبات الإقراض، ويلتزم بها المنفذون.[1]

تعريف سياسة الإقراض أنها تلك القواعد والإجراءات والتدابير المرتبطة بتحديد حجم ومواصفات القروض وكذا الشروط وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها، حيث يجب أن تكون هذه السياسة مرنة.[2]

سياسة الإقراض: هي الإلمام بحاجيات المجتمع وأسواق الائتمان التي يخدمها البنك أو يتوقع أن يخدمها، وإمداد النشاط الاقتصادي بأموال بحيث يخدم التقدم الاقتصادي وفقا للسياسة المرسومة.[3]

ومن التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن السياسة الإقراضية هي تلك القواعد والإجراءات التي تضعها الإدارة وتتضمن شروط ومعايير، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة على كل ما يخص نشاط الإقراض.

الفرع الثاني: مكونات سياسة الإقراض

لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر وفقا لأهدافه، ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي وحجم رأس ماله – وبصفة عامة– يوجد العديد من النقاط والمجالات التي تغطيها السياسة وهي:

[1] جعفري حياة، قاسم مليكه، تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 2014، ص 18.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، ط1، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 118.

[3] مرجع نفسه، ص 119.

1- الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية

يجب أن تعكس السياسة الاشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو لتقييد الائتمان، وبذلك لا يحدث تباين بين السياسة الخاصة بالبنك، والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي والسياسة الائتمانية.

2- تقرير حدود ومجال الاختصاص

حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التفويضات وحدودها كل سنة على الأقل.

3- تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك

من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في البنك التجاري، النص على القروض التي يتعامل فيها البنك، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة أي التي تتماشى مع سياسة البنك وتلك غير المقبولة، مثل ذلك إذا كان من سياسة البنك التوسع في منح الائتمان لتمويل عمليات استيراد السلع من الخارج، ولكنه لا يمنح قروض لأغراض الإسكان مثلا، ففي هذه الحالة إذا تقدم عميل بطلب للحصول على قرض لتمويل عمليات إنشاء مساكن ففي هذه الحالة لا ينظر في هذا الطلب لأنه يخالف السياسة التي يتبعها البنك في ظل الظروف الحالية، مما يوفر وقت وجهد المسؤولين عن منح الائتمان في الاستقصاء والتحري عن طالب القرض.[1]

4- التكلفة أي سعر الفائدة والمصاريف الإدارية

يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية وعمولات أو سعر الفائدة، وقد تتعدد وجهات النظر في هذا الشأن، ولكن من

[1] عبد الغفار حنفي مرجع سابق، ص ص 142- 143.

الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤداة داخل المنظمة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدما، وبصفة عامة لابد من وجود خطوط أو معايير إرشادية تزود بها إدارة الائتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث اختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى البنك.

5- المنطقة التي يخدمها البنك

يجب أن يتقرر مقدما المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطه إليها، والتي تتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه وقدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان، ولاشك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة.

ويعتبر العامل الخاص بتحديد المنطقة التي يخدمها البنك من أكثر العوامل أهمية بالنسبة لوظيفة منح الائتمان مقارنة بالوظائف الأخرى.

6- شروط ومعايير منح الائتمان

بعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح الائتمان التي يتعامل فيها البنك يتبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناء على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري والاستقصاء، عن طالب القرض ومن حيث سمعته ومركزه المالي.

7- إجراءات وخواص الحصول على الائتمان

بمعنى أن تحدد هذه المسائل وتدون في كتيب، ويبدو ذلك واضحا في البنوك الكبيرة (في شكل دليل الحصول على الائتمان)، ولاشك أن هذه الإجراءات تسهل من عملية تنفيذ السياسة.[1]

[1] عبد الغفار الحنفي، مرجع سابق، ص 144.

المطلب الثاني: أسس سياسة الإقراض

تسعى المصارف أساسا إلى تحقيق عنصرين أساسيين هما: الربحية ومتطلبات السيولة، حيث لا تستطيع إدارة المصارف استثمار كل أموالها في منح وتقديم التسهيلات والمساعدات الائتمانية، لأنها بذلك تحقق الربحية دون متطلبات السيولة وبالمقابل لا يمكننا الاحتفاظ بكل أموالها دون إقراضها، لأنها ستحقق متطلبات السيولة دون تحقيق مبدأ الربحية، لذلك فإن إدارة المصارف تسعى دائما إلى تحقيق التوازن بين مختلف أسس السياسة الإقراضية والمتمثلة في:

أولا: مبدأ الربحية

تقوم المصارف على أساس هذا المبدأ بقياس كفاءتها وتحقيق الأرباح بالنسبة للبنك يعني ان إيراداته اكبر من تكاليفه.

1- تشمل **الإيرادات** ما يلي:[1]

- **الفوائد الدائنة:** وهي مجموع التسهيلات الائتمانية.
- **العملات الدائنة:** هي المقابل الذي تحصل عليه المصارف لقاء خدماتها للآخرين.
- **فرو قات العملة الأجنبية:** هي الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.
- **إيرادات أخرى:** مثل عوائد الاستثمار، العوائد المالية، عوائد متأتية من خصم الكمبيالات... إلخ

2- **التكاليف** تتمثل في:

- **الفوائد المدينة:** تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعها.
- **العمولات المدينة:** وهي التي يدفعها البنك إلى المؤسسات الأخرى مقابل تقديمها خدمات للبنك نفسه.

[1] عبد الغفار الحنفي، مرجع سابق، ص 144.

- **المصارف الإدارية والعمومية**

ثانيا: مبدأ السيولة

نقصد بمبدأ السيولة مدى قابلية أي أصل للتحول إلى نقود وبأقصى سرعة وبأقل خسارة وعلى مستوى البنك فهي قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في إمكانية مواجهة طلبات سحب المودعين والاستجابة لطلبات الإقراض وتعتمد السيولة على عدة عوامل أهمها:

1- **مدى ثبات الودائع:** لا يجوز للعميل سحب الودائع قبل موعد الاستحقاق.

2- **قصر مدة القروض البنكية الممنوحة:** أي كلما كانت فترة القروض قصيرة كلما اطمأنت البنوك، لأن التغيرات والتقلبات تحدث في المدى البعيد أو القريب.

ثالثا: مبدأ الأمان

يعود ظهور المبدأ إلى ثقة إدارة البنك بأن كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يتم سدادها في الوقت المحدد، ويتم منح الائتمان للمقترض بالاعتماد على سمعة العميل التجارية، انتظام العميل في سداد الالتزامات، هذا من جهة ومن جهة أخرى فمن الضروري الاعتماد على كفاءة وخبرة العاملين في المؤسسة المقترضة ومدى نجاح أعمالها وكذا مكانتها في السوق، إضافة إلى مركزها المالي وظروف عملها، أي بصفة عامة كل ما يتعلق بالمحيط الداخلي والخارجي لطالب القرض.

رابعا: مبدأ الاستمرارية

أي ضمان البنك استمرارية نشاطه لتحقيق أهدافه.[1]

[1] جعفري حياة، قاسم مليكة، مرجع سابق، ص 20.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسات الإقراض لعل من أهمها:

1- الظروف والأوضاع الاقتصادية

حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض البنكية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الإقراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين.

كما تؤثر حالات الرواج والكساد بشكل مباشر على حجم النشاط البنكي في مجالات الإيداع والإقراض على السواء.

2- موقع البنك

حيث يحدد موقع البنك بدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.

3- تحليل التكلفة والمخاطر لعملية الائتمان

يعتبر حجم الإقراض الممنوحة من البنوك دالة لقدرة البنوك على توفير الموارد اللازمة وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر جنيه مودع تتجارى مع العائد الحدي من آخر جنيه مقرض أو مستثمر، وكلما كبر حجم البنك كلما زادت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة، فالودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات وكلما زاد حجم الودائع كلما قل نصيب الجنيه من التكلفة وهكذا، وتقوم البنوك باستخدام فكرة تخصيص الأموال لوضع صورة متكاملة بين الحجم والتكلفة وتوزيع الاستحقاق بالنسبة لاستخدامات مختلفة

الموارد، وترجع أهمية الاعتماد على هذه الفكرة في أنها تعتبر بمثابة إطار لتقييم الربحية لمختلف الأوجه المتاحة ويتم ذلك في إطار المعادلة الآتية:[1]

العائد الصافي المتوقع = العائد الكلي من الائتمان – مصاريف التشغيل والإدارة –المخاطر المقدرة.

ويمثل العائد الكلي المتوقع سعر الفائدة المتفق عليه علاوة على ما يحصله البنك من عمولات ومن عوائد في العمليات نتيجة منح القرض، وهذه العوائد من الصعب حصرها وقياسها، كما أن القرض له نفقات تشغيل وحجم المخاطر يتمثل في احتمال تعثر المدين في سداد المتبقي من الديون، أو قيامه بسداد جزء منها، وتغيير سعر الفائدة مما هو منح القرض، وبالتالي يحدد البنك معدل المخاطر لكل نوع من أنواع النشاط، ويمكن لإدارة البنك الاعتماد على معدل الفائدة مقارنا بالمخاطر المنتظرة لصياغة الإطار الرئيسي للقرارات المتعلقة بمنح القروض.[2]

المطلب الرابع: تمييز البنوك التجارية عن البنك المركزي

يكمن الفرق بين البنوك التجارية والبنك المركزي فيما يلي:

أ- تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد

فالجهاز المصرفي في أي دولة يتميز بتعدد البنوك التجارية، في حين نجد أن البنك المركزي مؤسسة وحيدة تقوم بإصدار النقود والرقابة والإشراف على الائتمان كما هو الحال في النظام المصرفي الجزائري.[3]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 115.

[2] المرجع نفسه، ص 120.

[3] Sadeg Abdel Karim ،Le système Algérien ،la nouvelle règlementation le presses de l'imprimerie, Alger, 2004, p 43.

ب- تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه

باعتبار البنك المركزي بنك البنوك، فإن جميع البنوك التجارية العاملة داخل الدولة تكون خاضعة لرقابته وإشرافه، فالمشرع الجزائري من خلال الأمر رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، قد حول لبنك الجزائر سلطة الرقابة والتوجيه والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية.[1]

ج- البنوك التجارية مؤسسات عامة أو خاصة أما البنك المركزي فهو مؤسسة عامة

يمكن أن تكون البنوك التجارية بنوك عامة (وطنية) بحيث يكون رأسمالها مملوك بالكامل للدولة، كما يمكن أن تكون بنوكا خاصة، بحيث يكون رأسمالها مملوكا للخواص وطنيين أو أجانب أو هما معا، في حين نجد أن البنك المركزي يكون دائما مؤسسة عمومية أي وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويكون رأسماله مملوكا بالكامل للدولة.[2]

د- تسعى البنوك التجارية إلى ربح بعكس البنك المركزي

إن الهدف الرئيسي للبنوك التجارية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، في حين أن البنك المركزي يهدف إلى تحقيق الصالح العام وسلامة النظام المصرفي ككل، من خلال تنفيذ السياسة المالية العامة للدولة، دون السعي إلى تحقيق الربح.[3]

ه- تختلف النقود التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود التي يصدرها البنك المركزي

إن النقود التي تصدرها البنوك التجارية هي نقود ائتمانية، تظهر من خل التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض وليس لها وجود مادي، أما النقود التي يصدرها البنك المركزي فهي عبارة عن النقود المعدنية والورقية، تعبر عن الشكل العلى للسيولة التامة والنهائية وهي ابرائية ونهائية.[4]

---

[1] أنظر القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، مؤرخ في 18 أفريل 1990.

[2] القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، المرجع السابق.

[3] بوذياب سلمان، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1996، ص 115.

[4] مفيد عبد اللاوي،محاظرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية ، مطبعة مزوار، 2007، ص 115.

المبحث الثالث: مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري

يمثل النظام البنكي جزء من النظام المصرفي المالي الذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية خاصة منح الائتمان.

المطلب الأول: تعريف النظام المصرفي

يتمثل في مجموعة المصارف العامة في بلد معين ويختلف هيكله من بلد إلى آخر وفي قمة النظام المصرفي يوجد بنك مركزي.[1]

يتمثل النظام المصرفي لأية دولة في نمط من التنظيم والذي يعمل على التحويل الفوري لمختلف أشكال النقود فيما بينهما كما يسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف الوحدات المالية[2].

المطلب الثاني: هيكل النظام المصرفي الجزائري

يتكون النظام المصرفي الجزائري من المؤسسات التالية:

1ـ بنك الجزائر:

هو عبارة عن مؤسسة وطنية تتميز بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وباعتباره تاجرا، فإنهيخضع لقواعد المحاسبة التجارية ملكية رأسمالية تعود للدولة.

2ـ البنوك والمؤسسات المالية:

يمكن إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض يستجيب كل نوع إلى المقاييس والشروط التي تتحدد خاصة بطبيعة النشاط والأهداف المحددة له وقد صنفت كما يلي: البنوك التجارية، المؤسسات المالية، البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

البنوك التجارية:

هي أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية هي جمع الودائع، منح الائتمان، توفير وسائل الدفع للزبائن وإدارتها.

---

[1] مفيد عبد اللاوي،محاظرات في الاقتصاد النقدي والسياياسات النقدية ، مطبعة مزوار ،2007،ص115

[2] بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص95.

- **المؤسسات المالية:** وهي أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية الأعمال البنكية ما عدا تلقي الودائع من الجمهور.

- **البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية:** يمكن للمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون التجاري وذلك بشروط منها: تحديد برنامج النشاط القانون الأساسي للبنك أو للمؤسسة المالية الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة[1].

الشكل رقم (2-1): هيكل النظام المصرفي في الجزائر

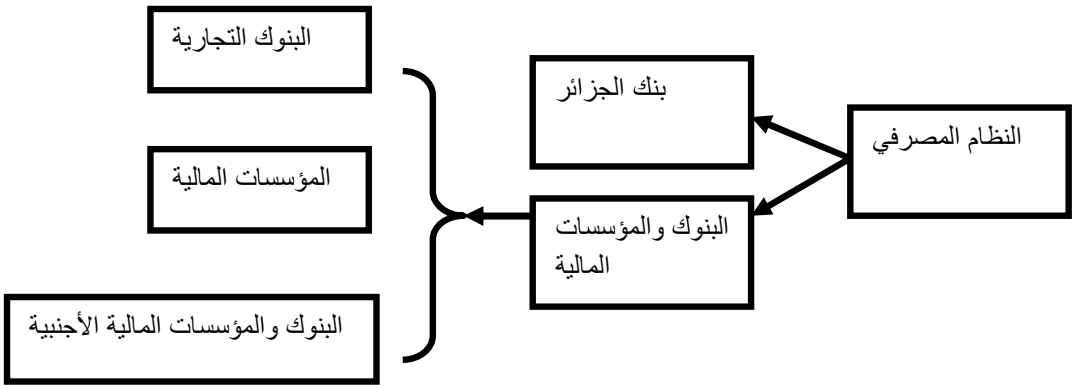

المصدر: مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية، مطبعة مزوار، 2007، ص 116.

المطلب الثالث: وظائف البنك الجزائري

يأتي البنك المركزي في أعلى قمة الهرم المصرفي وتستند له عدة وظائف من أهمها التحكم في الكتلة النقدية بالوسائل التي يملكها ونوجزها فيما يلي.[2]

1- إصدار النقود

يتولى البنك المركزي مهمة إصدار النقود القانونية ذات قوة الإبراء غير المحدودة عبر الوطن.

[1] مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 115.

[2] بخراز يعدل فريدة، مرجع سابق، ص 97.

2- بنك البنوك

حيث يمد يد العون للبنوك التجارية في حالة الضيق وتحتفظ لديه هذه الأخيرة باحتياطي قانوني ويتولى تسوية حقوق وديون البنوك فيما بينها عن طريق المقاصة.

3- وضع السياسة النقدية

يراقب البنك المركزي حجم التداول لأنه يؤثر على مظاهر هامة من النشاط الاقتصادي ويتضح ذلك من خلال الدور الجديد الذي يقوم به وعلاقته بالخزينة العامة، حيث أبعدت هذه الأخيرة من نظام التمويل بحيث يمكنها الاستفادة فقط بـــ10% كحد أقصى من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة ولا تتجاوز مدة التسبيقات 244 يوم متتالية أو غير متتالية خلال سنة وتسديدها قبل نهاية السنة.

4- مراقبة الائتمان

ويتم عن طريق الرقابة المباشرة أو الرقابة غير المباشرة:

- تتمثل الرقابة المباشرة في إقناع البنوك بانتهاج سياسة نقدية معينة تنسجم مع السياسات الاقتصادية.

- أما الرقابة غير المباشرة فتتمثل في التأثير على النشاط الإئتماني للبنوك باستعمال آليات مختلفة (تعديل نسبة الاحتياطي القانوني، سياسة إعادة الخصم عمليات السوق المفتوحة تأطير الائتمان).

5- التدخل في السوق النقدية

السوق النقدية في المكان الذي يتم فيه عمليات القرض قصيرة الأجل يلعب فيه البنك المركزي دور المنظم والمسير حيث يوجه السوق في الاتجاه الذي يراه مناسبا.

6- إدارة الأرصدة من العملة الصعبة (التدخل في سوق الصرف)

يهدف التدخل في سوق الصرف إلى تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها حيث يقوم بما يلي: شراء وبيع سندات الدفع بالعملة الصعبة الحق في إعادة خصم هذه السندات، قبول سندات الدفع، إدارة احتياطات الصرف وتوظيفها، فتح الحسابات بالعملة الأجنبية

للشركات الخاضعة للقانون الجزائري للقيام بالتصدير، مراقبة الصرف وحركات رؤوس الأموال، تنفيذ عمليات الرهن...الخ.[1]

الشكل رقم (1-3): يمثل الوظائف الأساسية للبنك المركز

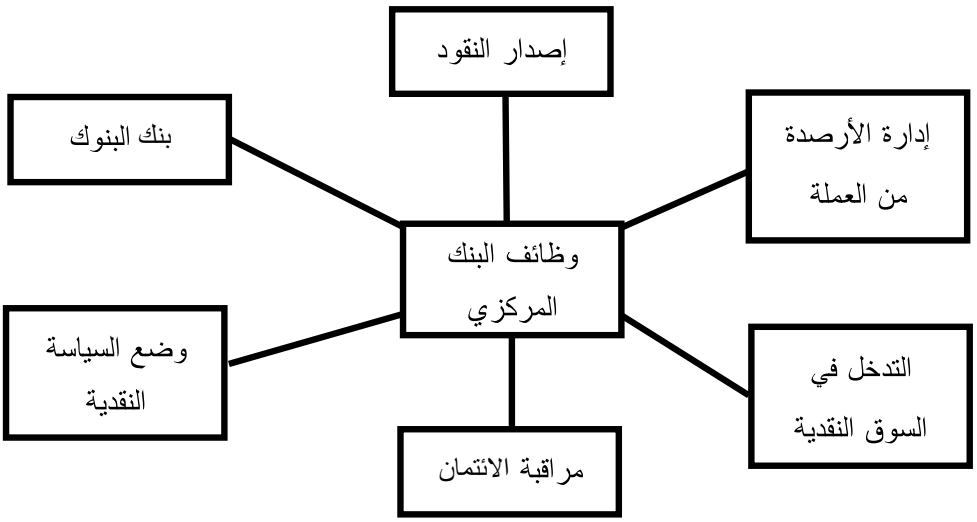

المصدر: مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، 2007، ص119.

المطلب الرابع: الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري

سنتطرق هنا إلى الإصلاحات التي مست النظام المصرفي في قبل سنة 1990 وتلك التي جاءت بعد هذه السنة والتي تعتبر جذرية في هذا المجال.

1- الإصلاحات الأساسية قبل سنة 1990

أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات محدوديتها بحيث إبتداء من الإصلاح المالي لسنة 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بثلاثة موصفات هي التمركز، تغلب دور الخزينة، إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة.

وأصبحت الخزينة بموجبها وسيطا ماليا أساسيا (مركز النظام المالي للاقتصاد) وأدت هذه الإصلاحات إلى إنتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية وزارة المالية

[1] مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص119

مما أدى إلى انكماش دور البنك المركزي الجزائري وأصبح ينحصر في عمليات أطلق عليها السوق النقدية.

الأمر الذي أدى إلى بروز فكرة إصلاح هذا النظام سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث مهامه وقد سجلت سنة 1986الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك يأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة واستعاد البنك المركزي في نفس الوقت فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية، بحيث كلف البنك المركزي بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية.

وفي سنة 1988 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس جميع القطاعات الاقتصادية بحيث منح القانون 88-01 للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية قرار حقيقية وقد شكل هذا القانون 88-04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية نظرا لكونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية على الأقل (باستثناء بنك البركة) للقطاع العموميانتقالها إلى استقلالية يمنحها بالفعل القدرة وحق الإلتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة[1].

2- الإصلاحات الأساسية بعد سنة 1990

تعطي إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق بالنقد والقرض استقلالية نسبية للبنك المركزي تضمن له على السواء شروط ممارسة وظائفهم بحيث يقوم المحافظ بمساعدة ثلاثة نواب له ومجلس النقد والقرض ومراقبون يتولى شؤون المديرية والإدارة والمراقبة يعين المحافظ بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة 06 سنوات ويعين نواب المحافظ بنفس الكيفية لمدة 05 سنوات ولا تجدد مدة ولا يتهم إلا مرة واحدة، وقد ألقى هذا الأمر بعدم تحديد المدة بمقتضى أمر رئاسي جديد ولا يمكن إقالة المحافظ والنواب من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة العجز أو الخطأ الفادح.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص198- 199.

يتضمن مجلس النقد والقرض الذي يترأسه المحافظ نواب المحافظ الثلاثة وثلاثة موظفين ساميين يختارهم رئيس الحكومة نظرا لخبراتهم وكفائتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، ويعمل مجلس النقد والقرض تارة بصفة مجلس إدارة لبنك الجزائر، وتارة أخرى بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام المنوطة بالبنك المركزي.

03- استقلالية البنك الجزائري

تقاس الاستقلالية العملية لهذه الهيئة من خلال المهام والأهداف المكلفة بها كما تعمل السلطة النقدية المجسدة في مجلس النقد والقرض ذات الأغلبية المكونة من بنك الجزائر على تحديد المعايير وضمان التنفيذ الخاص بما يلي:

- إصدار النقد:

- المعايير والشروط الخاصة بعمليات البنك المركزي (الخصم، الإيداع...).
- الشروط الخاصة بانشاء البنوك والمؤسسات المالية.
- شروط فتح مكاتب تمثيل خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجوائز.

- اللجنة المصرفية:

كلفت اللجنة المصرفية بعد تأسيسها بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة على النقائص التي تم ملاحظتها.[1]

[1] مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص ص123-125.

خلاصة الفصل:

البنوك التجارية تلعب دورا حيويا في الاقتصاديات المعاصرة ولا يمكن الاستغناء عنها نظرا لطبيعة نشاطاتها ودورها الفعال في تقديم خدمات مصرفية متعددة وتوسطها بين من يملكون فوائض أموال، ومن هم في حاجة إلى هذه الأموال.

وحديثنا عن البنوك التجارية لا يتضح دون الحديث عن مصادر أموالها إما داخلية ممثلة في رأس مال البنك والاحتياطات والأرباح المحتجزة وإما خارجية ممثلة في الودائع والقروض.

فالودائع تتكون من ودائع جارية والودائع غير جارية لا يوظف البنك التجاري أمواله وفق أشكال ثلاثة وهي التوظيف في الإقراض، والتوظيف في الاستثمار والتوظيف في إطار الجهاز المصرفي.

الفصل الثاني

المشروعات المصغرة ودورها الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

تمثل المشروعات المصغرة بإضافة إلى أنها المنتج للثروة، والدخل الوطني ولكونها الأكثر استقطابا لليد العاملة والأكثر قدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، وغيرها من الميزات التي قد تحققها إلى أن تكون إبداعا من الناحية الاقتصادية، أكثر من المشروعات الأكبر، وأنها الأكثر قدرة على الاستجابة للطلب المتغير للمستهلك وهذا كله بالتحديد ما يجعل منها ضرورة اقتصادية واجتماعية، تتأقلم مع التغيرات الحاصلة، وعلى الرغم من اتساع مساهمة قطاع المشروعات المصغرة في النشاط الاقتصادي من جهة، وعلى الرغم من اهتمام الجزائر بتطوير هذا القطاع وتفعيل دوره، ومن مراهنة الحكومة على هذا الدور في تحقيق خطط التنمية، والتغلب على المشاكل الاقتصادية: كالبطالة وهشاشة الصادرات ومختلف التطورات التي تحصل لهذا القطاع، ومن أجل الإحاطة لمفهوم المؤسسات المصغرة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية المشروعات المصغرة.

المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للمشروعات المصغرة.

المبحث الثالث: صيغ تمويل المشروعات المصغرة في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية المشروعات المصغرة

يمثل المشروع الصغير العمل التجاري الصغير حيث يهدف معظم الباحثين لإيجاد مفهوم دقيق لذلك المشروع الصغير، إلا أن الإجابة على هذا السؤال لا يمكن تحديدها استنادا إلى معيار واحد، إنما تستند على بعض الأسس والمعايير، ومن هنا إن تحديد مفهوم للمشروع الصغير يختلف باختلاف المكان والمجال ما بين الدول المتقدمة والنامية.

المطلب الأول: تعريف المشروع الصغير

يعرف المشروع الصغير على أنه: المشروع الذي يمتلكه ويديره صاحبه بمفرده، لكن حجم مبيعاته محدود داخل الصناعة التي يعمل فيها وهناك تعريفات أخرى يرى أن المشروع الصغير هو الذي يقل عدد العاملين فيه عن 100 عامل.[1]

المشروع الصغير هو الذي يمتلكه ويديره صاحبه وحجمه محدود داخل الصناعة التي يعمل فيها وعدد الموظفين فيه لا يزيد عن 100 موظف.[2]

تعريف منظمة العمل الدولية: تعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عامل، وما يزيد عن 99 يعد صناعات كبيرة.[3]

في مصر يقصد بالمنشآة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاط اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملا، ويقصد بالمنشأة

[1] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 18.

[3] زكية مقري، نعيمة يحياوي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية، الملتقى الدولي بكلية علوم اقتصادية بجامعة الميسلة، 16 نوفمبر 2011، ص ص09–10.

متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا والتي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين عن ألف جنيه.

أما المشرع الجزائري فقد عرف المؤسسة الصغيرة بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 01 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.[1]

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن المشروعات المصغرة عبارة عن منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا، إنتاجيا أو خدميا.

ومن التعاريف السابقة لمشروعات الصغيرة نستنتج العناصر التالية:[2]

- **يعمل بها عدد محدود من العمال**

لقد وضع كل من بروتش وهيميتر التصنيف الآتي المعترف به بصورة عامة لتعريف المشروعات الصغيرة.

- صناعات أسرية (مشروعات وحدوية مصغرة) يعمل بها من 01 إلى 09.
- صناعات صغيرة بها من 10 إلى 49 عامل.
- صناعات متوسطة بها من 50 إلى 99 عامل.
- صناعات كبيرة فيها من 100 عامل فما أكثر.

[1] زكية مقري، نعيمة يحياوي، مرجع سابق، ص 04.

[2] ونوغي فتيحة، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 28 ماي 2003، ص 04.

المطلب الثاني: أهمية المشروعات المصغرة

لقد أصبح للمشروعات الصغيرة أهمية كبيرة في اقتصاديات كثير من الدول، نظرا لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي تتميز بخصائص جوهرية قد تجعلها قطاعا هاما ومكملا لقطاع المشروعات الكبيرة.

هذه الخصائص تتمثل فيما يلي:

- تتماشى مع ظاهرة وفرة العمل وندرة رأس المال لأنها تستخدم فنون إنتاج بسيطة وتعتبر كثيفة العمل.
- تقدم سلع وخدمات لمحدودي الدخل.
- تعتبر أكثر كفاءة في استخدام رأس المال وتعبئة المدخرات.
- تعتبر موردا مكملا للمشروعات الكبيرة بتوزيع منتجاتها وإنتاج السلع النهائية.
- قدرتها على الدخول إلى أسواق متخصصة لا تجذب إليها المشروعات الكبيرة.
- عدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل.
- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة الاعتماد على مستشارين وخبرات جديدة.
- وجود حوافز للعمل والابتكار والتجديد وفرص لتلبية الرغبات الفيزيولوجية والمعنوية للأفراد.
- انخفاض أسعار السلع نظرا لنقص تكلفة الإدارة والمصروفات العمومية وحجم التكلفة الثابتة.
- السرعة والدقة في اتخاذ القرارات بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة.[1]
- تعتمد المشاريع المصغرة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دورا مهما في خلق فرص

[1] ونوغي فتيحة، مرجع سابق، ص ص04- 05.

الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر، إذا أنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.

- تسهم المشاريع المصغرة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال.

وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات اللتي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.

- تدعم المشاريع الصغيرة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوة التنموية بين الحواضر والأرياف.
- كما أن سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، وبانتشار طريقة الإنتاج على دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع وخدمات.[1]

[1] زكية مقري، نعيمة يحياوي، مرجع سابق، ص ص 09– 10.

المطلب الثالث: صفات وخصائص المشروع الصغير

نظرا لاختلاف المعايير لتحديد المشاريع الصغيرة من دولة لأخرى فإننا نستطيع إدراج أهم تلك المعايير المحددة للمشاريع الصغيرة كما يلي:

1- المشروع الصغير هو الذي يديره أصحابه بشكل فعال.

2- يحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

3- يتميز المشروع الصغير بكونه محليا إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها.

4- له حجم صغير نسبيا في الصناعة التي ينتمي إليها.

5- يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه .[1]

6- وسيلة لتحديث الصناعات التقليدية التي غالبا ما تميز المشروعات الصغيرة التي لا تجد مكانتها أمام منافسة المشروعات الكبيرة، وذلك بتحويلها إلى نشاطات صناعية حديثة.

7- وسيلة لجمع المدخرات وحفز المهارات التنظيمية المحلية، حيث يمكن للأفراد توجيه مدخراتهم لإنشاء مشروعات صغيرة.

8- إيجاد فرص العمل، فالمشروعات الصغيرة وسيلة للتغلب على مشكلة البطالة، لأنها تصل حتى إلى المناطق البعيدة التي يصعب على أفرادها إيجاد مناصب عمل إلا بالتوجه إلى المناطق الحضرية.

9- التوزيع الجغرافي للصناعة، فصغر حجم المشروع ومحدودية إمكانيته يعطيه فرصة التوطن خارج المدن الكبرى وبالتالي وجود سهولة في إعادة التوزيع الجغرافي للصناعة.

[1] جهاد عبد الله عفانه، قاسم موسى أبو عبد، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 13-14.

10- تنويع القاعدة الصناعية، حيث أن المشروعات يمكن أن تدخل مجالا لا تدخله المشروعات الكبيرة، وهو مجال السلع التي تحتاجها المشروعات الكبيرة غير أن إنتاجها لا يكون على نطاق واسع.

11- استخدام الموارد العاطلة، فالمشروعات الصغيرة يمكنها أن توظف الموارد التي لو لم تستخدمها هذه المشروعاتلبقيت دون استخدام.

12- المساهمة في تخفيف الفقر في الدول النامية عن طريق إيجاد فرص العمل وإنتاج السلع الاستهلاكية الشعبية بأسعار منخفضة مقارنة بأسعار المشروعات الكبيرة.[1]

13- سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات: حيث يتم أخذ رغبات المستهلكين المتجددة بعين الاعتبار، كما تتميز بسرعة تغيير الإنتاج انسجاما ومراعاة لاحتياجات السوق، وذلك اعتمادا على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب استخدام مكائن بسيطة يمكن بواسطتها إنتاج أكثر من سلعة.

14- دقة الإنتاج وجودته بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته.

15- يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظرا لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها، حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الأسواق وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر الموارد الأولية.

16- الإسهام في رفع المستوى المعيشي وتلبية جزء من الاحتياطات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة.

[1] كنجو عبود كنجو، إستراتيجيات الاستثمار والتمويل في المشروعا ت الصغيرة، دراسة ميدانية، المؤتمر العالمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، عمان الأردن، 2007، ص 08.

17- تتميز هذه المشروعات بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة بالنظر لعدم جدوى إقامة المشاريع الكبيرة.

18- إن درجة المخاطرة في المشروع الصغير ليست مرتفعة.[1]

المطلب الرابع: المشكلات والتحديات التي تواجه تمويل المشروعات المصغرة

تواجه المشروعات المصغرة تحديات ومشاكل عديدة عندما ترغب في الحصول على تمويل مشروعاتها وخاصة من التمويل التقليدي (البنوك التجارية) ويمكن إيجاز هذه التحديات والمشكلات بما يلي:[2]

1- أصحاب البنوك التجارية (الممول التقليدي)، لا تميل إلى منح القروض للمشروعات الصغيرة لاعتقادها أن نسبة فشل وتعثر هذه المشاريع الصغيرة عالية وعليه تكون مخاطر عالية تجاه.

2- البنوك التجارية تعتمد بشكل عام على العملاء من التجار وأصحاب المشروعات الكبيرة التي لها تجربة طويلة مع البنوك، أي أن البنوك التجارية تتحيز في منح القروض إلى المشروعات الكبيرة مقارنة مع المشروعات الصغيرة لأسباب عديدة أهمها: انخفاض المخاطر، وانخفاض تكلفة معاملة الإقراض وغيرها...

3- الإجراءات الإدارية الداخلية التي تطلبها البنوك التجارية من أصحاب هذه المشروعات للحصول على قرض تساوي نفس الكلفة تقريبا للقروض التي تمنحها البنوك التجارية للمشاريع الكبيرة.

---

[1] كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، 09.

[2] مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 17 و 18 افريل 2006، الأردن، ص 26.

4- تعاني المشروعات الصغيرة من خلل في توثيق المعلومات مثل السجلات المحاسبية، والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفاعلية المشروع.

5- المشروعات الصغيرة غير قادرة على توفير الضمانات للقروض التي ترغب في الحصول عليها من البنوك التجارية والمتمثلة في أكثر الأحيان في ضمانات العقار، إضافة إلى رفع سعر الفائدة.

6- غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم المشاريع الصغيرة، وعليه يجب إيجاد حزمة من التشريعات والقوانين المحفزة للمشاريع الصغيرة.

7- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير المعلومات لإقامة مثل هذه المشاريع.

8- انخفاض مستوى التكنولوجيا التي تتعامل معها المشاريع الصغيرة.[1]

9- بيئة الاستثمار:

- تعدد الهيئات والمؤسسات والمنظمات التي تعنى بالمشروعات الصغيرة.
- تعدد التشريعات والإجراءات.
- اختلاف المفاهيم.

10- السوق والتسويق:

- الدراسات والأبحاث.
- نقص الخبرة والإمكانيات.
- التعريف على السوق المواصفات المطلوبة.
- نفقات التسويق.
- عدم توافر الشركات المتخصصة للتسويق.

[1] مناور حداد، مرجع سابق، ص 27.

11- تمويل المصرف[1]

أ- أسباب المشكلة من وجهة نظر البنوك ومؤسسات التمويل

- افتقار عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير.
- نقص الخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
- عدم توفر السجلات المالية.
- انخفاض القدرة على التسويق.
- صعوبة إعداد دراسات الجدوى.
- عدم ملائمة القروض المطلوبة من حيث الحجم والأجل.

ب- الأسباب من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة

- ارتفاع تكلفة التمويل.
- نسبة المديونية وعدم كفاية التمويل المتاح.

12- القدرات الإدارية والتنظيمية للقائمين على المشروعات الصغيرة:

- نقص الخبرة.
- عدم الرغبة في تفويض السلطة.
- عدم الرغبة في الاستعانة بالخيرات.
- إدارة الوقت.[2]

[1] عماد أبو رضوان، التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، الملتقى الدولي في متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 18 افريل 2006، مؤسسة الإرادة للمحاسبة، المملكة الأردنية الهاشمية، ص630.

[2] المرجع نفسه، ص 631.

المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للمشروعات المصغرة

تجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة وعلى الدور الهام الذي تؤديه في الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، كما تبشر التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم، إلى أن بعض الدول الآسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية بفضل اللجوء إلى المشروعات والصناعات الصغيرة.

المطلب الأول: دور المشاريع المصغرة في مواجهة البطالة

أضحت مشكلة البطالة عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم الثالث وأصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ولفهم هذه الظاهرة وتحليلها سوف نتناول الجوانب التالية:[1]

- تعد الثروة البشرية هي الثروة الحقيقية للدول إذا ما أولتها الرعاية الكافية وأتاحت لها مجالات إبراز قدراتها ومواهبها وتتمتع الجزائر بثروة بشرية هائلة تمثل منها الفئة الشبابية النصيب الأعظم، الأمر الذي يفرض ضرورة العمل على إيجاد الآليات التي تمكنها من استغلال طاقاتها وابتكاراتها وتوجيهها نحو قيادة مسيرة التنمية، وليس مجرد شريحة سكانية تلقي بأعبائها على موارد الخزينة العمومية، ونشير في هذا الإطار إلى أن الأمم المتحدة قد طالبت دول العالم بمواجهة تحديات التشغيل لاسيما لفئة الشباب من خلال أعداد وتجسيد برامج وخطط عمل وفقا لأربع أولويات:

- **الصلاحية للعمل:** عن طريق توجيه المزيد من الاستثمارات في مجالات التعليم والتكوين المهني وتحسين مردودهما.

[1] زكية مقري، نعيمة يحياوي، مرجع سابق، ص 21.

- **المساواة في الفرص:** من خلال تكريس مبدأ تكافئ الفرص بين الشباب وبين الجنسين وفي مختلف المجالات.
- **إنشاء المشاريع:** عن طريق تقديم كافة التسهيلات لإنشاء المشاريع الجديدة المولدة لمزيد من فرص العمل.
- **توليد فرص العمل:** من خلال إعطاء أهمية خاصة لمسألة توليد فرص العمل وجعلها في جوهر السياسات الاقتصادية الكلية.
- وقد حاولت معظم الدول التفاعل مع هذه التوجهات فأعطت المزيد من الرعاية والاهتمام لتشغيل لاسيما في الأوساط الشبابية، وعملت على إيجاد آليات ووسائل مواجهة البطالة في أوساطها، وقد ركزت معظم الدول على مجالات التشغيل خارج الإدارات والهيئات الحكومية معتمدة على زرع روح المبادرة الفردية وتشجيع العمل المستقل الأمر الذي جعل من المشروعات الصغيرة ملاذا أخيرا للحد من البطالة وتوفير فرص التشغيل ومحل اهتمام الباحثين والسياسيين على السواء لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتبرز أهمية المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل في ما يلي:[1]
- قدرة المشاريع الصغيرة على خلق فرص عمل أكثر بسبب اعتمادها بشكل أساسي على عنصر العمل، واستعانتها ببعض الأدوات والمعدات ذات التكاليف المنخفضة والتكنولوجيا البسيطة.
- ضآلة حجم رأس المال اللازم يجعل منها نمطا استثماريا يتلائم مع رغبات وقدرات المستثمرين في الدول النامية خاصة، حيث المدخرات ضعيفة، مما يسهل تكوين مزيد من المشاريع وفرص العمل في ظل انخفاض التكلفة الفعلية للعمل في هذا النوع من المشاريع.

[1] زواق الحواس، المشروعات المصغرة كآلية لمواجهة البطالة، بإسناد إلى التجربة الجزائرية، مخبر الإستراتجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، ص06.

- الطابع الفردي أو العائلي للملكية في هذه المشاريع يتيح فرص الاستثمار للمدخرات الصغيرة التي يتوفر أصحابها على قدرات ومهارات مما يجعل منها مجالا خصبا للتشغيل.
- مرونتها وقدرتها على الانتشار في مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية مما يعظم من دورها في تحقيق تنمية متوازنة قطاعيا وجغرافيا يضيق معها مجال التفاوت بين الريف والمدينة، ويجعل الريف مركز إنتاج وتوظيف وليس مصدر تزويد للمدن بالباطلين النازحين إليها بحثا عن فرص العمل، وهنا يبرز دورها أيضا في الحد من الهجرة الداخلية والخارجية وإعادة التوزيع السكاني وخفض نسب البطالة من خلال خلق مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية.
- اعتمادها في الغالب على تقنيات غير معقدة، وقلة تكلفة تدريب العاملين عليها لاعتمادها أسلوب التدريب أثناء العمل، يخفض من سقف الشروط والمؤهلات اللازمة للعمل في هذا القطاع مما يفتح المجال لأكبر عدد من طالبي العمل بما في ذلك الذين لا يتوفرون على مؤهلات وكفاءات عالية.
- اعتمادها في تلبية احتياجاتها على الخدمات والتكنولوجيا المحلية بدرجة أساسية يشجع على إقامة مزيد من المشاريع في مختلف القطاعات وبالتالي خلق مزيد من فرص العمل.
- انخفاض التكلفة المالية لتوفير فرص العمل يرفع من قدرة القطاع على استيعاب مزيد من القوى العاملة وتقديم معالجة لمشكلة البطالة.
- تأثرها النسبي بالأزمات وحالات الركود يقلل من تأثير هذه الأخيرة على الأوضاع العمالية.[1]

[1] زواق الحواس، مرجع سابق، ص06.

المطلب الثاني: مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة إجمالا بأكثر من 77%من الناتج المحلي الخام، وهي نسبة معتبرة ينبغي ليس فقط المحافظة عليها بل تنميتها أيضا، وهذا ما سنلاحظه في الجدول الموالي:[1]

الجدول رقم (01): تطور الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني (2001-2005)

	2001		2002		2003		2004		2005	
	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%
نسبة المساهمة القطاع العام في PIB	481.5	23.6	505.0	23.1	5596	22.9	598.65	21.8	651.0	21.59
نسبة مساهمة الخاص العام في PIB	15692	76.4	1679.1	76.9	1884.2	77.1	2146.75	78.2	23464.5	78.41
المجموع	2041.7	100	2184.1	100	2434.8	100	2745.4	100	3015.5	100

المصدر: عبد الحميد برحومة، زغبة طلال، دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل آليات دعم تشغيل الشباب في القضاء على البطالة، دراسة حالة المسيلة، ص 08.

[1] عبد الحميد برحومة، زغبة طلال، دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل آليات دعم تشغيل الشباب في القضاء على البطالة، دراسة حالة المسيلة، ص 08.

الشكل رقم (01): تطور إنتاج الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني (2001- 2005)

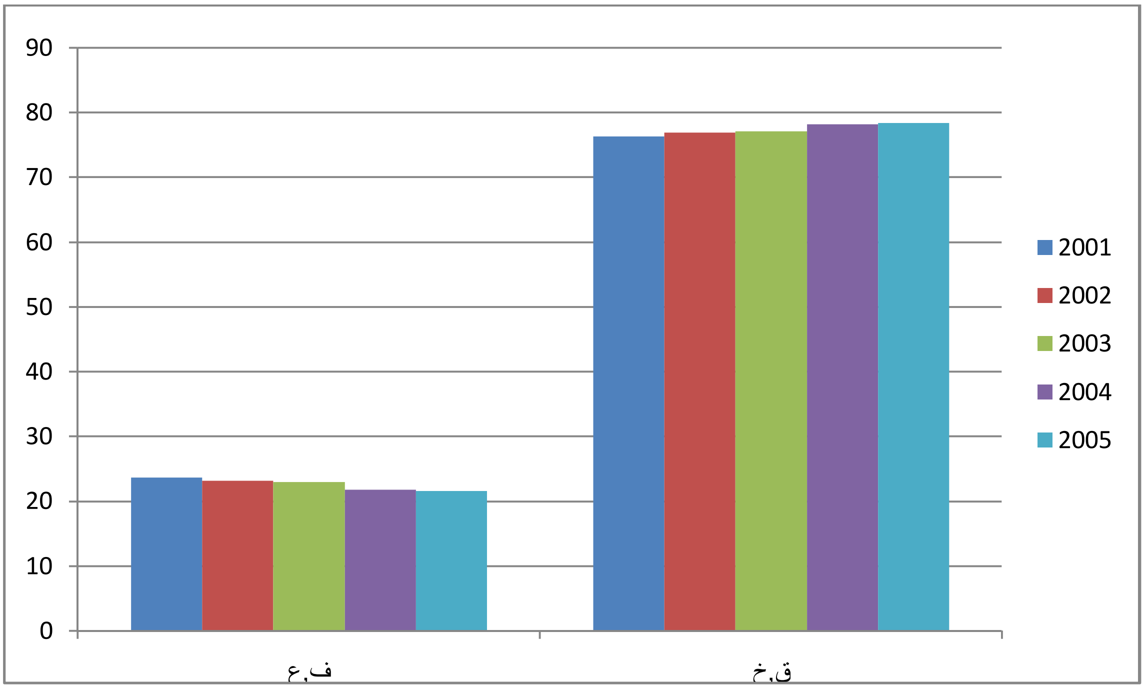

المصدر: عبد الحميد برحومة، زغبة طلال، دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل آليات دعم تشغيل الشباب في القضاء على البطالة، دراسة حالة المسيلة، ص 08- 09.

من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (01) نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة في الناتج الداخلي الخام PIB تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2001-2005 وهذا ما يفسر بتوجه الدولة نحو تنمية المؤسسات الصغيرة، بحيث أصبحت الجزائر تسعى دوما للرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات وجعلها قادرة على المنافسة، في ظل الانفتاح والتوجه نحو اقتصاد السوق خصوصا في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية وذلك بتبني عدة برامج وإصلاحات.[1]

[1] عبد الحميد برحومة، زغبة طلال، مرجع سابق، ص 09.

الجدول رقم (02): مساهمة المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية والخاصة بسنة 2005

الدول	حجم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية لسنة 2005
الجزائر	%77
فلسطين	%56
السعودية	%25
اليمن	%96

المصدر: قويقح نادية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهمية دعمها بحاضنات الأعمال، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 47

وكما هو ملاحظ فان نسبة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر، التي وصلت إلى 77% (بعد استبعاد قطاع المحرقات) وهي نسبة مرتفعة ومهمة، وذات دلالة على أهمية القطاع في تركيبة الاقتصاد الجزائري، والإحصائيات تشير أن هذا القطاع يسير بنفس الوتيرة، ويحقق معدلات مهمة في هذا المجال منذ سنوات.[1]

فتحليلا للمعطيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) فإن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (القطاع الخاص)، كان قد ساهم خلال سنوات التسعينات بنسبة لا تقل عن 70% في المعدل، ففي سنة 1998 سجل القطاع ما يقارب 53.6% من الناتج المجلي الإجمالي، وإذا ما استبعدنا قطاع المحروقات فإن هذه المساهمة تصل إلى 73.7% وقد كانت مساهمة القطاع تتركز في مجالات معينة، أين كانت مساهمة القطاع العام فيها تكاد تكون منعدمة.

[1] قويقح نادية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهمية دعمها بحاضنات الأعمال، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 47.

والجدول الموالي، يوضح مساهمة المشروعات الصغيرة (القطاع الخاص) من مختلف فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية مقارنة بالقطاع العام والخاص بسنة 1998.[1]

الجدول رقم (03): مساهمة بعض فروع النشاط الاقتصادي في تكوين الناتج المحلي الخام في الجزائر (1998)

فرع النشاط/القطاع	القطاع الخاص%	القطاع العام%
الفلاحة والصيد البحري	99.7	0.3
خدمات الأسر	98.5	1.5
التجارة	96.5	3.1
الفنادق، المقاهي والمطاعم	90.2	9.8
النقل والايصال	67.3	32.7
البناء والأشغال العمومية	64.2	35.8
الصناعة	27	73

المصدر: قويقح نادية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهمية دعمها بحاضنات الأعمال، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 48.

وظلت هذه الأهمية مستمرة، مسجلا في السنوات اللاحقة أرقام معبرة ففي سنة 1999 وصلت حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1 مليار و288 مليون دج، (1.288 مليار دج) ثم نزع إلى الارتفاع حيث وصل إلى حوالي 1 مليار و900 مليون دج (1.884.2 مليار دج) سنة 2003، إلى أن وصل حدود المليارين اثنين (2) و 740 ألف دج بنهاية سنة 2006. فيما يلي الجدول الذي يلخص ما سبق ويعطي تفصيلا أكثر:

[1] قويقح نادية، مرجع سابق، ص 48.

الجدول رقم (04): تطور حصة المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي في الجزائر لعدة سنوات

السنة	الناتج المحلي الخام خارج المحروقات	النسبة المئوية
1999	1288 مليار دج	%75.4
2002	1679.1 مليار دج	%76.9
2003	1884.2 مليار دج	%77.1
2004	2146.75 مليار دج	%78.2
2005	2364.5 مليار دج	%78.41
2006	2740.06 مليار دج	%79.56

المصدر: قويقح نادية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهمية دعمها بحاضنات الأعمال، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 49.

- تعبر الأرقام عن زيادة متتالية منذ سنة 1999 التي سجل بها القطاع لسنة تفوق 75% إلى حدود 80% في سنة 2006.
- تفسر هذه الزيادة المستمرة في أهمية قطاع المشروعات الصغيرة بالنسبة لهذا المؤشر، بحجم التسهيلات وأساليب الدعم التي حظي بها القطاع منذ النصف الثاني من التسعينات وإلى غاية الآن مع صدور أول قانون استثمار سنة 1993 ثم قانون 2001، والإجراءات المصاحبة لهما.[1]

المطلب الثالث: مساهمة المشروعات المصغرة في تحقيق القيمة المضافة

عرفت القيمة المضافة، كمؤشر لخلق الثروة التي يحققها قطاع المشروعات الصغيرة (القطاع الخاص) في الجزائر، بشكل عام، نموا مستمرا منذ سنة 1974 إلى غاية 1998، حيث انتقلت من 18 مليار دج سنة 1974 إلى أكثر من 1000 مليار دج سنة 1998 فمعدل نمو مؤشر القيمة المضافة في هذا القطاع ظل يتغير نحو الارتفاع من

[1] قويقح نادية ، مرجع سابق ،ص49

سنة إلى أخرى، متأثرا بكل الظروف التي تطرأ على الاقتصاد الجزائري، ولعل ذلك يظهر حاليا من خلال الجدول الموالي[1]:

الجدول رقم (05): تطور القيمة المضافة في القطاع الخاص لعدة سنوات (1974-1998)

	المبالغ بملايين الدينارات	النسبة
1974	18.142	%41
1975	21.385	%45
1985	75.470	%33
1988	115.159	%44
1989	148.537	%46
1990	184.361	%43
1991	283.171	%42
1992	364.485	%43
1993	438.577	%48
1994	538.189	%46
1995	711.672	%45
1996	935.764	%46
1997	1.010.274	%46
1998	1.178.485	%54

المصدر: قويقح نادية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهمية دعمها بحاضنات الأعمال، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 51.

ولعلنا نلاحظ من خلال الجدول كيف ظلت القيمة المضافة في القطاع الخاص تتراوح بين نسب معينة (45% و46%) في السنوات ما بين 1994 وحتى 1997 بل وقبل هذه الفترة.

[1] قويقح نادية، مرجع سابق، ص51.

غير أنه ابتداء من عام 1998 فإن نصيب القطاع الخاص تزايد بشكل ملحوظ، إذ وصل إلى 1178 مليار دج أي ما يقابل 54% من المجموع العام، أما القطاع العام فقد حقق 1019.8 مليار دج أي بالانخفاض إلى نسبة 46%.

إن تطور القيمة المضافة التي خلقها القطاع الخاص، ظلت وتيرتها تتغير وترتفع من قطاع نشاط إلى آخر، إلى أن وصلت حدا يفوق تلك التي يحققها القطاع العام في بعض القطاعات الاقتصادية.[1]

والجدول الموالي يعطينا توزيع القيمة المضافة على قطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسية للقطاع الخاص للسنوات الثلاث (80، 90، 98).

الجدول رقم (06): تطور القيمة المضافة في القطاع الخاص حسب قطاعات النشاط (بالنسب المئوية)

فرع النشاط الاقتصادي	1980	1990	1998
الفلاحة	78.8	99.7	99.7
الصناعات خارج المحروقات	24.9	23.9	26.9
المحروقات	18.6	-	4.4
البناء والأشغال العمومية	32.3	45.8	64.2
نقل واتصال	21.2	49	67.3
تجارة	65.4	76.9	96.9
خدمات	80.7	79.2	78.6
المجموع	35.9	42.9	53.6

المصدر: قويقح نادية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهمية دعمها بحاضنات الأعمال، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 52.

[1] قويقح نادية مرجع سابق ، ص52

إذا، ومن خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن القطاع الخاص أصبح يتطور أفقيا وعموديا، ماعدا في قطاعات معينة (قطاع المحروقات وقطاع الصناعات خارج المحروقات)، حيث ظلت هذه الأخيرة حكرا على القطاع العام.[1]

وبالتالي وخارج المحروقات، يمكن أن نقول أن تطور المشروعات الصغيرة في نسبة القيمة المضافة المحققة، تبقى جد هامة من سنة إلى أخرى، إذا أصبحت تمثل ما يقرب على ثلاثة أرباع (4/3) القيمة المضافة الوطنية، فقد تطورت على النحو التالي:

- 47% خلال سنة 1980.
- 60% خلال سنة 1990.
- 74% خلال سنة 1998.

كما ظلت القيمة المضافة في هذا القطاع تتغير بالارتفاع بوتيرة أسرع، مما كان عليه القطاع العام، فطبقا لتقرير أعده الديوان الوطني للإحصائيات دائما، فإنه في الفترة من سنة 1989 إلى غاية سنة 2001 سجلت القيمة المضافة في القطاع الخاص معدل زيادة قدر بـــــ 22% بينما لم يسجل القطاع العام إلا زيادة تقدر بنحو 13.6%.

وسجل مؤشر القيمة المضافة الإجمالية خارج قطاع المحروقات، تحسنا بحيث تعدى نسبة 56.5% سنة 1989، إلى 75.3% سنة 2001، أي بمتوسط 65.7% ما بين سنتي 1989 و2001.

كما أصبح قطاع المشروعات الصغيرة (القطاع الخاص) يتحكم في قطاعات أساسية خاصة منها فروع النشاط الصناعي التالية:

- الصناعات الغذائية.
- الصناعات النسيجية.

[1] قويقح نادية، مرجع سابق، ص 51.

- صناعة الجلود والأحذية.

المطلب الرابع: مساهمة قطاع المشروعات المصغرة في التجارة الخارجية

يواجه قطاع المشروع الصغيرة على الرغم من تحقيقه لبعض النتائج، عقبات كثيرة وعديدة للاندماج كطرف فاعل ومؤشر، في مجال التجارة الخارجية، وذلك يرجع في الأساس إما لأسباب نابعة من خصائصه والتي أتينا على ذكرها سالفا، والمتعلقة بصغر حجمه واعتماده على السوق المحلية[1].

بالنسبة للجزائر، وفي مجال التجارة الخارجية فإن قطاع المشروعات الصغيرة (القطاع الخاص) لعب دورا متناميا من سنة إلى أخرى، فقد سجلت حصة القطاع الخاص في الواردات ونموا معتبرا، إذ وصلت إلى 46% سنة 1997 وإلى 55%سنة 1998 ثم إلى 62% سنة 1999.

كذلك فإن ثلثي (3/2) المواد الغذائية المستوردة هي لصالح القطاع الخاص، وكذا فإن ثلاثة أرباع (4/3) المواد الخاصة بالتجهيزات الزراعية، ومواد الاستهلاك المستوردة كانت بفعل القطاع الخاص، كما نسجل ارتفاع قيمة الواردات التي انتقلت من 4 ملايير دولار سنة 1997 إلى 502 مليار دولار سنة 1998، ثم إلى 5.7 مليار سنة 1999.

إذا، فالقطاع الخاص لوحده كان قد مثل نسبة 65.77% سنة 1999 من قيمة الواردات (كانت سنة 1998 تقدر بـــــ 4.984 مليون دولار أي 53% من إجمالي قدره 9.403 مليون دولار).

[1] قوقيح نادية، مرجع سابق، ص 55.

وقد خصت هذه الواردات أساسا المجالات التالية:

- المواد الغذائية: 68.85% من مجموع واردات المواد الغذائية.
- الطاقة والوقود: 48.84% من مجموع واردات الطاقة والوقود.
- المواد الخام: 49.23% من مجموع واردات المواد الخام.
- مواد نصف مصنعة: 69.21% من مجموع واردات المواد نصف مصنعة.
- تجهيزات فلاحية: 70.36% من مجموع واردات التجهيزات الفلاحية.
- تجهيزات صناعية: 57.47% من مجموع واردات التجهيزات الصناعية.
- مواد استهلاكية: 81.80% من مجموع واردات المواد الاستهلاكية.

فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، فإن القطاع الخاص سجل حصة تتراوح بين 22% و29% في السنوات القليلة الأخيرة، بمبلغ سنوي قدر بحوالي 110 مليون دولار، وهي نسب أقل ما تعبر عنه، هو مدى وحجم العراقيل التي تواجهها المؤسسات الخاصة في عملية التصدير على الرغم من تحرير التجارة الخارجية.[1]

المبحث الثالث: صيغ تمويل المشروعات المصغرة

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف، تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSJ التي تهدف إلى امتصاص البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM والتي تهدف إلى إنشاء مشاريع تنموية والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC ويهدف إلى تمويل المشاريع الدين لديهم مؤهلات.

[1] قوقيح نادية، مرجع سابق، ص 56.

المطلب الأول: الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

الإطار القانوني

تأسست جزئيا لنفس الغرض، وهو تمكين الشباب من إنشاء أعمالهم الخاصة في إطار سياسة التشغيل، وقد جاء مصاحبا لإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الذي كان سنة 1996 بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234، إنشاء "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بنفس السنة وبمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 96-295.

أهداف الوكالة

وقد سطرت لها الأهداف التالية وغيرها:

- دعم، ومرافقة وتقديم الاستشارة للشباب من الفئة العمرية ما بين 19 و35 سنة، في إنشاء مشروعات استثمارية.
- تقديم حوافز ضريبية وغير ضريبية.
- دعم الشباب في الحصول على التمويل سواء من صندوق الوكالة أو من جهات تمويلية أخرى، وبشروط ميسرة.
- متابعة الاستثمارات المنجزة، ومساعدتها في التعامل مع مختلف الهيئات ذات العلاقة.[1]
- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.
- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل تجسيد المشروع.
- إعلام المستثمر الشباب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.

[1] من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.[1]

بعد حصول المشروع على القبول من طرف ANSEJ والذي يتمثل في شهادة الكفاءة يتوجه الشباب المستثمر إلى أقرب وكالة بنكية من مقر سكناه من أجل الحصول على التمويل البنكي، هذا التمويل قد يصل إلى 70% من مجمل قيمة الاستثمار، فيقوم البنك بدراسة ملف طلب القرض المقدم من طرف الشباب، ونشير هنا أن هناك خمس بنوك تقوم بتمويل مشاريع الشباب وهي: البنك الوطني BNA، بنك التنمية المحلية BDL، البنك الخارجي الجزائريBEA، بنك التنمية الريفية BADR، والقرض الشعبي الجزائري CPA.[2]

إن تمويل إنشاء المؤسسات المصغرة من طرف الشباب يكون:1

- إما بتمويل ذاتي المتكون من الأموال الخاصة للشباب المستثمر ويستفيد من الإعفاءات الجبائية لمدة معينة.
- أو من خلال التمويل الثنائي: الذي فيه يمول المشروع من خلال الأموال الخاصة للشباب المستثمر والقرض بدون فائدة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) إضافة إلى الإعانات الجبائية.

النتائج المحققة

في حصيلة لنشاطات هذه الوكالة منذ إنشائها وإلى غاية 31 أكتوبر 2002 تم تسجيل أكثر من 170 ألف مشروع (170288 ملف تجديدا) أودع لدى مصالحها، منها

---

[1] حداد بخته، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008– 2009، ص 110.

[2] زواق الحواس، المشروعات الصغيرة كآلية لمواجهة البطالة بإسناد إلى تجربة الجزائر، مخبر الاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، ص 10..

90% (أي 153 ألف و365 مشروع) تم تمويلها من طرف صندوق الوكالة، أي الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والباقي أي 10% (3 آلاف و307 مشروع) تم تمويلها من طرف أصحابها (تمويل ذاتي).[1]

هيكل تمويل ANSEJ

القرض البنكي	القروض الغير مأجورة	المساهمة الشخصية	تكلفة المشروع
70%	%29	%01	المبلغ الإجمالي للاستثمار الذي هو أقل أو يساوي 05 مليون دج
70%	%28	%02	المبلغ الإجمالي للاستثمار الذي هو يفوق 05 مليون دينار أو يساوي 10 مليون دج

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM)

1- البطاقة الفنية

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب مرسوم تنفيذي 14/04 صدر في جانفي 2004، كهيئة مستقلة، يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، ومن المهمات الرئيسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، سياسة الدولة في مجال محاربة الفقر والبطالة تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة وتتمثل مهامها في:

- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز المصغر بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.

[1] حداد بختة، مرجع سابق، ص 115.

2- القرض المصغر

هو سلفه ملزمة التسديد للمشاريع التي تتراوح كلفتها بين 400.000 و500.000دج تسمح لاقتناء عتاد صغير ومواد أولية لانطلاق المشروع، كما تمنح الوكالة قرض مصغر لشراء مواد أولية بقيمة 30.000 للذين هم قادرين على خلق منصب عمل ذاتي.[1]

يعرف القرض المصغر بأنه عبارة عن قروض صغيرة، قد تصل إلى 500 ألف دينار جزائري، وهو برنامج موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خاصة من ذوي الدخل المحدود.[2]

المؤسسة المصغرة في إطار جهاز ANGEM وصيغ الدعم والتمويل

تشرف الوكالة في إطار القرض المصغر على تسيير ثلاث صيغ للتمويل كما في الجدول الآتي:

[1] حداد بختة ، مرجع سابق ، ص 171.

[2] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الجدول رقم (09): أنواع صيغ التمويل المعتمدة من طرف ANGEM

قيمة المشروع	طبيعة المستفيد	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	قرض دون فائدة	نسبة الفائدة
30.000	شراء مواد أولية	%10	–	%90 تسدد خلال 15 شهر	–
من 50.000 إلى 100.000دج	حامل شهادة أو وثيقة معادلة أو منطقة خاصة	%03	%97 تسدد خلال 60 شهر	–	%01 مناطق خاصة
	مؤهلات أخرى	%05	%95 تسدد خلال 60 شهر	–	%01 مناطق خاصة
من 100.000 إلى 400.000دج	حامل شهادة أو معادلة أو منطقة خاصة	%03	%70 تسدد خلال 60 شهر	%27 تسدد خلال 30 شهر خدمي و48 شهر إنتاجي	%01 مناطق خاصة
	مؤهلات أخرى	%05	%70 تسدد خلال 60 شهر	%25 تسدد خلال 30 شهر خدمي و48 شهر إنتاجي	%02 بقية المناطق

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة.

تضمنت المراسيم الصادرة بتاريخ 22 مارس 2011 مزيدا من التسهيلات أقرتها الدولة لصالح الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة لكافة الفئات المعنية من الشباب الجامعي، النساء الماكثات بالبيت والحرفيين، حيث تم إلغاء المساهمة الشخصية إلى 100% التي كانت تشترط سابقا من كل مترشح للقرض المصغر لشراء المادة الأولية هذا الإجراء سيسمح بالرفع من قيمة القرض الموجه لاقتناء المادة الأولية الضرورية لمباشرة نشاط محضر من 40 ألف دج إلى 1 مليون دج.[1]

[1] الجريدة الرسمية رقم 134/11، يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 05/04، العدد 19، 2011، ص 08.

وبالنسبة للتمويل الثلاثي الذي يساهم فيه صاحب المشروع، الوكالة والبنك، فقد تم كذلك في إطار التسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيع الشباب على تجسيد مشاريعهم وخلق نشاطات اقتصادية واستحداث مناصب للشغل، لتساهم في دفع عجلة التنمية المحلية، رفع القرض دون فائدة للوكالة من 25% إلى 29% لاقتناء تجهيزات صغيرة ومواد أولية، لإتمام القرض البنكي المحدد بـــــ 70% كما في الجدول.

الجدول رقم (10): أنواع صيغ التمويل المعتمدة من طرف ANGEM

طبيعة المشروع	قيمة المشروع	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	قرض دون فائدة
شراء مواد أولية	100.000دج	–	–	100% تسدد خلال عامين إلى 3 سنوات
اقتناء العتاد الصغير والمواد اللازمة لإحداث مشروع	لا يمكن أن يتجاوز 10.000.000دج	%01	%70	29% تسدد خلال 30 شهرا

المصدر: الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 134/11 يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 15/04، العدد 19، 2011، ص 08.

4- الامتيازات التي تقدمها الوكالة ANGEM

إن هذه الوكالة تقدم مساعدات وامتيازات تتمثل في:[1]

- أن الدعم والنصائح ومرافقة المقاولين، والمساعدة التقنية مضمونة من طرف ANGEM عندما تقوم الفئات المستفيدة من القرض المصغر للوكالة بإنجاز مشاريعها.
- يتحمل المستفيد من القرض المصغر نسبة منخفضة من تكلفة القرض، والنسبة المتبقية تتحملها الخزينة العمومية.

[1] حداد بختة، مرجع سابق، ص 177.

- إذا كانت التكلفة الإجمالية للمشروع القرض يتراوح ما بين 100.000دج إلى 400.000دج فإن نسبة 25% من هذه التكلفة (القرض) تكون بدون فائدة، وإذا كان المشروع سينجر في منطقة خاصة (في الجنوب أو الهضاب العليا) سترتفع النسبة إلى 27% من الكلفة الإجمالية للمشروع بدون فائدة.
- وإذا كانت الكلفة الإجمالية للمشروع لا تفوق 30.000دج فإن المستفيدين من القرض المصغر سيستفيدون كذلك بقرض لغرض شراء المواد الأولية 90% منه يمنح بدون فائدة بنكية.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

أ- **البطاقة الفنية للوكالة**

أنشأ هذا الصندوق بغرض أنشاء مؤسسات مصغرة لفائدة فئة البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35- 50 سنة، وهي تلك الفئة التي ظهرت بعد شروع الجزائر في تطبيق برامج التعديل الهيكلي التي أدت إلى التسريح الواسع لعمال المؤسسات الوطنية التي تم غلقها ومن بعد خوصصتها.

إن المؤسسة المصغرة الناشئة مع هذه الفئة من البطالين لا تتعدى تكلفة الاستثمار فيها مبلغ 5.000.000دج، كما أنها تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات، ونذكر هنا أنه في نهاية 2005 كان عدد المشاريع المسجلة يقارب 37000 مشروعا إلا أن تلك التي أنجزت فعلا قد وصلت إلى 1612 مشروع فقط وأدت إلى استحداث 4318 منصب عمل.[1]

---

[1] حداد بخته، مرجع سابق، ص 01.

ب- المؤسسات المصغرة في إطار جهاز CNAC وصيغ الدعم والتمويل

إن هذا الجهاز موجه لتمويل المشاريع المصغرة لكل شخص يبلغ من العمر ما بين 30 و50 سنة، بالإضافة إلى عدم مزاولة لأي نشاط ذي عائد مادي، كما أن الشرط الأهم يتعلق بتوفر صاحب المشروع على الكفاءة والمؤهلات اللازمة ضمانا لنجاحه.

الصيغة الوحيدة للتمويل هي ثلاثية الأطراف يغطي الجزء الأكبر منه مصاريف اقتناء العتاد والمعدات الجديدة بحيث أن التركيبة المالية تكون كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (07): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة من طرف الوكالة	القرض البنكي
المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000دج	%01	%29	%70
المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتراوح بين 5.000.000 إلى 10.000.000دج	%02	%28	%70

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 104/11 يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 02/04، العدد 14، 2004، ص 21.

أما بالنسبة لقروض الاستثمار فإن نسب فوائد القرض تخفض كما يلي:[1]

الجدول رقم (08): تخفيض معدلات الفائدة حسب الموقع ونوع النشاط

المناطق / القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة، الري، الصيد البحري)	%95	%80
القطاعات الأخرى	%80	%60

المصدر: الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 104/11 يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 02/04، العدد 14، 2011، ص 21.

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص21.

ج- الصيغ الجديدة لتمويل أصحاب المشاريع

جاءت صيغ التمويل المستحدثة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كما يلي:[1]

- **القرض الإضافي غير الكافئ**

تم إدراج ثلاث قروض جديدة كما يلي:

1- **مكاتب جماعية:** الصيغة موجهة لحاملي شهادات التعليم العالي، للتكفل بإيجار محل موجه لإحداث مكاتب جماعية، طبية، محاماة... إلخ بحيث لا يمكن أن يتجاوز مبلغ هذا القرض 1.000.000دج.

2- **ورشات متنقلة:** الصيغة موجهة لحاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة متنقلة لممارسة نشاطات، كهرباء السيارات، التدفئة ودهن... إلخ، حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000دج وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرض يمنح فقط عندما يلجأ الشاب صاحب المشروع إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.

3- **أصحاب المشاريع:** الصيغة الموجهة إلى الشباب أصحاب المشاريع للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات، حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000دج ويمنح فقط عند اللجوء إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.

شروط قبول البطالين للاستثمار CNAC

يستفيد الشباب البطال من إعانة الصندوق الوطني للبطالة إذا توفرت فيه الشروط التالية:

[1] المرجع نفسه، ص 21.

1- أن يكون سنه يتراوح بين 30 إلى 50 سنة.

2- أن يكون من جنسية جزائرية.

3- عدم شغل وظيفة مأجورة أو القيام بنشاط لحسابه الخاص عند تقديم الملف.

4- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل أو أن يكون مستفيدا من منحة الصندوق الوطني لتأمين البطالة.

5- يتمتع بكفاءة مهنية أو مهارة متصلة بنشاط المشروع.

6- القدرة على حيازة المبلغ المالي الكافي للمساهمة في تمويل المشروع.

7- أن لا يكون قد سبق له الاستفادة من إعانة إنشاء نشاط.

مدة القرض البنكي

- مدة القرض البنكي هي 08 سنوات منها 03 سنوات مؤجلة التسديد للقرض الرئيسي.
- فوائد السنة الأولى تسدد خلال السنة نفسها وسيتم توزيعها على المدة المتبقية أي 07 سنوات.
- فوائد السنتين المؤجلتين التسديد يطلب دفعها كل 06 أشهر خلال هاتين السنتين.[1]

[1] موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تاريخ الزيارة 2016/03/07 الساعة 14:30 http://www.cnac.org.dz

خلاصة

بعد أن قمنا في هذا الفصل بتوضيح مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المشروعات المصغرة في الجزائر، وبعد أن تعرفنا على خصائصها ودوافع تنميتها يمكن أن نعرف المشروعات المصغرة بأنها تخضع لمقاييس محددة بين المشروع ذي طابع إنتاجي ومشروع ذي طابع خدمي.

وأصبحت المشاريع الصغيرة في الآونة الأخيرة محط اهتمام عالمي نظرا لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل والزيادة التنموية على الصعيد الفردي، وعلى الصعيد الجماعي، وقد سعت كافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمشاريع المصغرة كي تنمو وتزدهر.

الفصل الثالث

واقع تمويل وإنشاء المشروعات المصغرة في ولاية المسيلة خلال الفترة 2010-2015

تمهيد

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جهاز ذو مقاربة اقتصادية، تهدف إلى مرافقة الشباب البطال لتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات كما تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

باعتبار البنك هو المسؤول الأول في منح القروض، أردنا أن نختم دراستنا هذه بالجانب التطبيقي والذي نحاول فيه التعرف على BDL و ANSEJ ونبرز من خلال دراستنا الدور الفعال والإيجابي للقروض الممنوحة من طرف البنك من أجل تمويل المشروعات مصغرة ودعمها من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومن هنا تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبنك التنمية المحلية.

المبحث الثاني: شروط التأهيل وصيغ التمويل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبنك التنمية المحلية.

المبحث الثالث: حصيلة المشروعات المصغرة خلال الفترة 2010–2015 دراسة حالة بنك BDL ووكالة ANSEJ.

المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبنك التنمية المحلية

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

أما بنك التنمية المحلية فهو عبارة عن مؤسسة يقوم بصنع القروض وتمويل المشروعات المصغرة.

المطلب الأول: بطاقة فنية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

1- نشأة الوكالة

تأسست الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بهدف تقديم الدعم المالي لإنشاء المؤسسات المصغرة، حيث تعتبر هذه الوكالة هيئة حكومية تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، كما تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت الوكالة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر1996 مقرها بمدينة الجزائر ولها 53 فرع على المستوى الوطني.[1]

2- تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

عرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل البالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.[2]

[1] من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

[2] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تعريفها، تاريخ الزيارة 2016/05/04 الموقع www.ansej.org.dz

3- من مهامها:

- التحسيس ونشر ثقافة المقاولتية.
- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع.
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم.
- ضمان المتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها.
- تقديم تكوين لأصحاب المشاريع وفق منهجية المكتب الدولي للعمل BIT.

4- خصائصها:

- يمكن أن تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب.
- فيما عدا النشاطات التجارية، تحظى الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات بالقبول.
- الحد الأقصى لمبلغ استثمار الإنشاء أو التوسيع هو 10 مليون.
- تنشأ وتتطور المؤسسة المصغرة في محيط اقتصادي واجتماعي خاص.
- قابلية المشروع تقوم على أساس دراسة تقنو اقتصادية تقوم بها الوكالة بمشاركة صاحب المشروع والتي يتم عرضها من طرف صاحب المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع CSVF.
- تقوم الوكالة بتمويل كل المشاريع التي تقدم منتج أو خدمة صناعية كانت أو حرفية، وفلاحية وتستثني المشاريع التجارية.[1]

[1] من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الثاني: بطاقة فنية للبنك التنمية المحلية لولاية المسيلة

1- نشأة البنك:

يعتبر بنك التمنية المحلية أحدث البنوك في الدولة، حيث انبثق من القرض الشعبي الجزائري، وقد تأسس بالمرسوم رقم 85/85 الصادرة بتاريخ: 20 أفريل 1985 برأسمال قدره نصف مليار دينار جزائري، مقره الرئيسي خارج العاصمة بولاية تيبازة وهي الميزة التي يمتاز بها عن بقية البنوك الأخرى التي تقع مقراتها الرئيسية بالعاصمة وهي عبارة عن شركة مساهمة، حيث يتوزع رأسمالها بين صناديق المساهمة التالية:[1]

- صندوق المساهمة للمناجم 35%.
- صندوق المساهمة للكيمياء 35%.
- صندوق المساهمة للصناعات المختلفة 20%.
- صندوق المساهم للبناء 10%.

وقد قام بتسييره في البداية أغلب إطارات القرض الشعبي الجزائري الذي انبثق منه، وقد تم إنشاؤه لغرض التنمية وتنشيط فعاليات الهيئات المحلية على وجه الخصوص وهو بنك للودائع خاضع للقانون التجاري ويتولى كل العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية الأخرى، وقد استطاع في مدة قصيرة لا تتجاوز السنتين أن يفتح فروعه على جميع التراب الوطني وهو حاليا يتضمن 15 مديرية جهوية وحوالي 150 وكالة ورأسماله الحالي أي سنة 2007 بلغ 7.440.000.000دج.

[1] من منشورات بنك التنمية المحلية بالمسيلة.

2- التعريف بالوكالة–BDL– بالمسيلة:

أما فيما يتعلق بوكالة المسيلة التي نحن بصدد دراستها وإجراء التطبيق الميداني عليها، حيث في شهر مارس 1986 تم تسييره من طرف أربع إطارات انتقلت إليه من طرف القرض الشعبي الجزائري، حيث أسندت إليه بالدرجة الأولى تنمية نشاط المؤسسات العمومية المحلية، وكذا الهيئات المحلية الأخرى كالولاية،الدائرة والبلدية عن طريق تمويل المشاريع التنموية، وتمويل العمليات استيراد الأجهزة والمعدات الضرورية لتسيير هذه الهيئات، حيث انتقلت إليه كل المؤسسات العمومية المحلية التي كانت موطنه على مستوى القرض الشعبي الجزائري آنذاك.[1]

[1] من منشورات بنك التنمية المحلية BDL وكالة المسيلة.

شكل رقم(3–1):الهيكل التنظيمي لوكالة –BDL– بالمسيلة

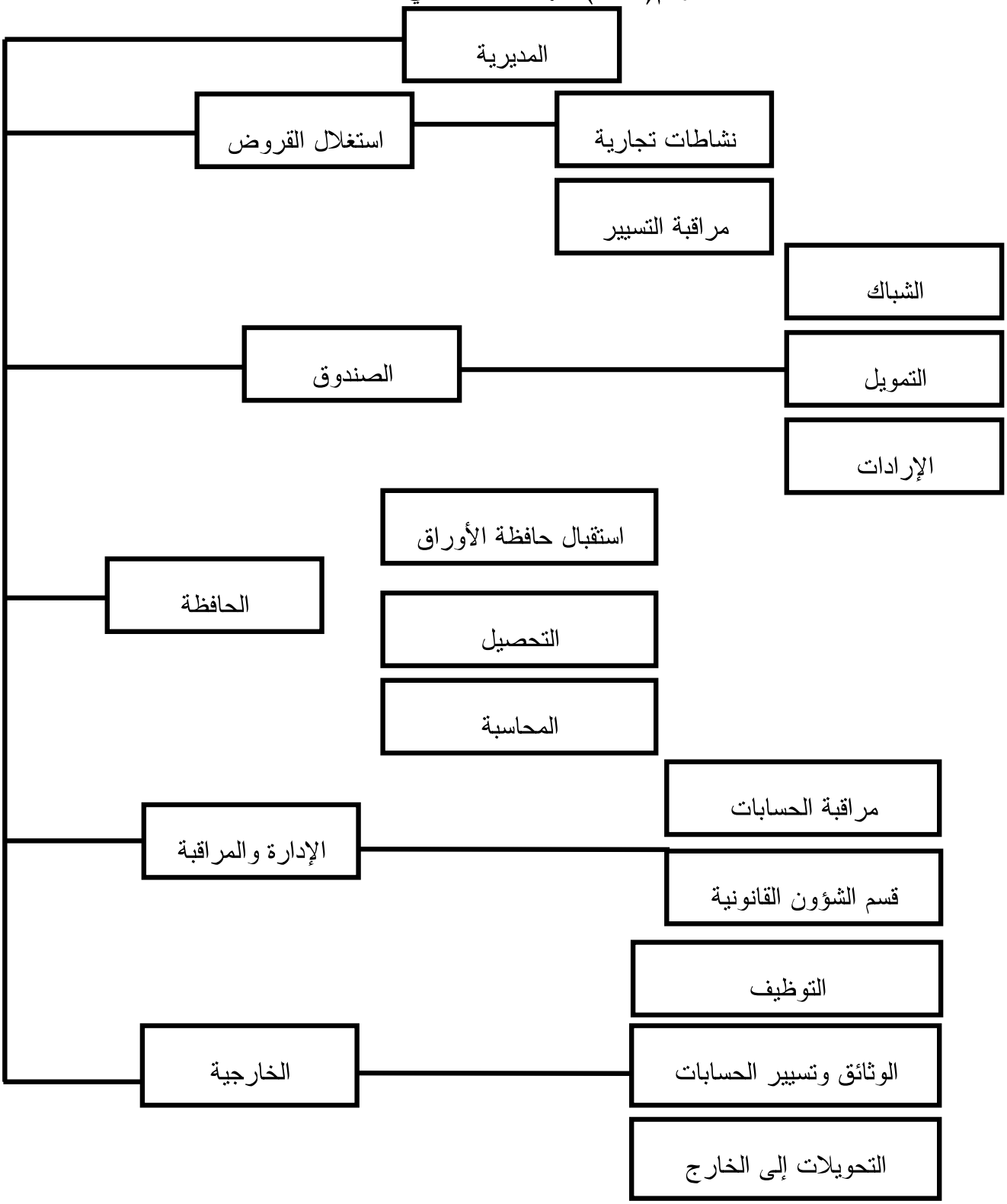

المصدر: من منشورات بنك التنمية المحلية BDL بالمسيلة

المبحث الثاني: شروط التأهيل وصيغ تمويل المشروعات من طرف BDL و ANSEJ.

تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذا الإطار بالتنسيق مع بنك التنمية المحلية وذلك للحصول على مشروع مصغر وذلك من خلال خطوات تقوم بها بين الوكالتين.

المطلب الأول: الخطوات المتبعة لإنشاء مشروع مصغر من طرفANSEJ وBDL

الفرع الأول: التعامل مع ملفات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الخطوات المتبعة لإنشاء مشروع صغير من طرف الوكالة الوطنية وكيفية التعامل مع ملفات الشباب من أجل الحصول على موافقة.

الخطوة1: إيداع ملف صاحب المشروع لدى فرع ANSEJ مقابل وصل إيداع ويحتوي الملف على الوثائق التالية:[1]

– يحضر 04 نسخ من الملف (نسخة أصلية+ 3 نسخ) حيث أنه يتم إيداع نسختين للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ونسخة للبنك ويجب على صاحب المشروع أن يحتفظ بنسخة من الملف، ويتجزأ الملف إلى جزئين ملف إداري وملف مالي:

أ– الملف الإداري:

– طلب لمنح امتيازات يوجه إلى المدير العام للوكالة ANSEJ.
– شهادة ميلاد تحمل رقم الحالة المدنية (رقم12).
– وثائق تثبت المؤهلات المدنية لصاحب المشروع (شهادة تعليم، شهادة عمل).
– شهادة الإقامة لصاحب المشروع.

[1] من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكالة المسيلة.

– تعهد بخلق 03 مناصب شغل دائمة بما في ذلك صاحب المشروع إذا كان عمر المسير يتراوح ما بين 35 و40 سنة.

– شهادة الإعفاء من الخدمة الوطنية للمسير الذي يتراوح عمره مابين 19 و20 سنة كاملة.

– شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي للأجراء CNAS.

– شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي لغير الأجراءCASNOS.

ب– الملف المالي: وثائق تسمح بالدراسة التقنو اقتصادية.

– الفواتير الشكلية للعتاد، معفية من الرسوم (HT).

– فاتورة شكلية لتأمينات متعددة المخاطر.

– كشف التقنو اقتصادية ملحقة بالميزانيات وجدول حسابات النتائج (TCR). تقديري لمدة خمس سنوات.

الخطوة2: دراسة المشروع من طرف مصالح الفرع: القبول أو الرفض.

الخطوة3: إيداع الملف من طرف الشباب المستثمر على المستوى الوكالة البنكية. المختارة (التمويل الثلاثي) مع انتظار الرد لمدة أقصاها 20 يوم.

الخطوة4: دراسة المشروع من طرف الوكالة البنكية. إما القبول أو الرفض.

الخطوة5: في حالة القبول: تتم الموافقة البنكية.[1]

الخطوة6: الرجوع للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مرفوقا بـــ:

–رقم الشهادة تأهيل –الموافقة البنكية –وصل دفع المساهمة الشخصية –فواتير شكلية للعتاد مجددة –سجل تجارة –بطاقة حرفي –بطاقة فلاح –عقد كراء –عقد ملكية –القانون الأساسي للمؤسسة.

[1] من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكالة المسيلة.

الخطوة7: قرار منح الامتيازات الخاصة بمرحلة الإنجاز (DOAR)، قائمة التجهيزات.

الخطوة8: تسليم القرار مع التوقيع على دفتر الشروط والسندات الأمرين ANSEJ و صاحب المشروع.

الخطوة9: تحويل القرض بدون فائدة (PNR) إلى ANSEJ.

- تسليم الأمر باستلام الصك.

الخطوة10: اقتناء العتاد بواسطة صك بنكي.

- الدخول في مرحلة الاستغلال.

الخطوة11: معاينة مبدئية للإطلاع النشاط.

الخطوة12: تسليم قرار الامتيازات الخاصة الاستغلال (DOAE) من طرف فرع الوكالة إلى صاحب المشروع لتقديمها لمصالح الضرائب (الإعفاء من الضريبة).[1]

الفرع الثاني: التعامل مع ملفات بنك التنمية المحلية BDL.

الخطوات المتبعة من طرف بنك التنمية المحلية من أجل إنشاء مشروع مصغر.

الخطوة1: استقبال البنك الملف من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الخطوة2: يمر الملف على لجنة ولائية لمصادقة المشاريع.

الخطوة3: يمر على البنك.

الخطوة4: لجنة موافقة البنك عن تمويل المشروع.

الخطوة5: استلام الموافقة البنكية.

الخطوة6: فتح حساب بنكي تجاري.

الخطوة7: محضر معاينة.

الخطوة8: اتفاقية القرض.

[1] من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكالة المسيلة.

الخطوة9: الرهن الحيازي للعتاد.

الخطوة10: منح شيك 30 % للعتاد (المساهمة الشخصية+ مساهمة ANSEJ).

الخطوة11: أمر بالدفع 70 % للعتاد من طرف البنك.

الخطوة12: جدول استحقاق القرض+ سند لأمر.

الخطوة13: شيك التأمين للعتاد (جميع الأخطار).[1]

المطلب الثاني: أنواع القروض واستثمارات وشروط التأهيل.

الفرع الأول: أشكال استثمارات وشروط تأهيلها لوكالة ANSEJ.

1- أشكال الاستثمار وشروط تأهيل:

أ- استثمار الإنشاء: ويتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف شاب أو أكثر أصحاب مشاريع مؤهلين لجهاز المؤسسة المصغرة للوكالة.

ب-استثمار التوسيع: ويتمثل في الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة المصغرة بعد استيفاء مرحلة استغلال استثمار الإنشاء.

1- شروط تأهيل استثمار الإنشاء:

- أن يكون الشاب بطالا.
- أن يتراوح سن الشاب بين 19 و35 سنة ويمكن أن يصل إلى 40 سنة بالنسبة إلى المسير إذا تعهد بخلق 03 مناصب شغل دائمة (بما فيها الشركاء).
- أن تكون لديه المؤهلات المهنية ذات العلاقة بالنشاط المرتقب.
- أن يقدم مساهمة شخصية عند تمويل المشروع.

[1] من منشورات بنك التنمية المحلية BDL بالمسيلة.

2- شروط تأهيل استثمار التوسيع:

- جمع 03 سنوات من النشاط في المناطق العادية أو 06 سنوات في المناطق الخاصة.
- تسديد 70 % من القرض البنكي أو تسديد كلي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من الثلاثي إلى الثنائي.
- تسديد 70 % من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام.
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة.[1]

[1] من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة المسيلة .

شكل رقم (3-2): مراحل المرافقة لمرحلة الإنشاء للوكالة الوطنية لدعم تشغيل شباب

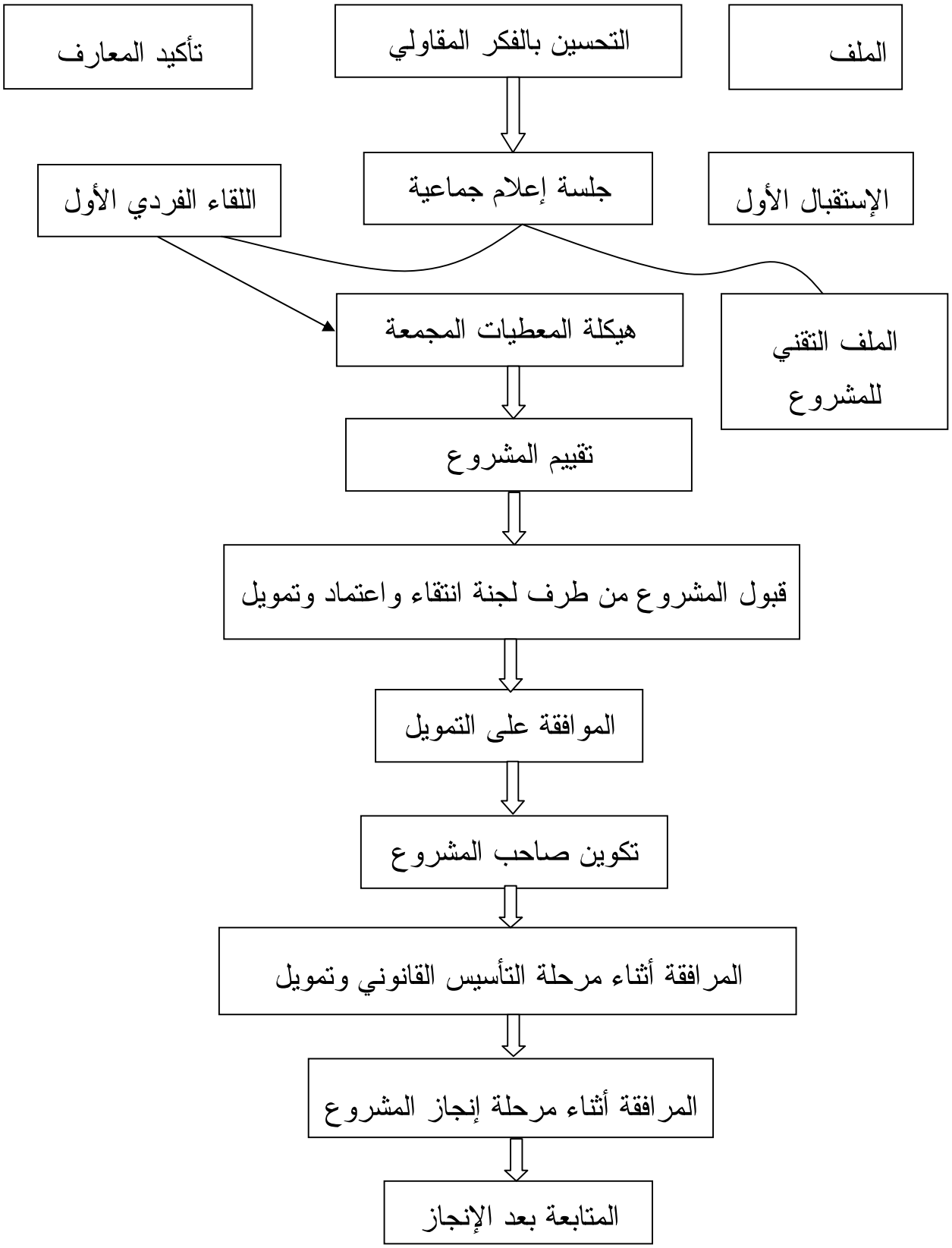

المصدر: من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – وكالة المسيلة

شكل رقم(3-3): مراحل المرافقة لمرحلة التوسيع للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

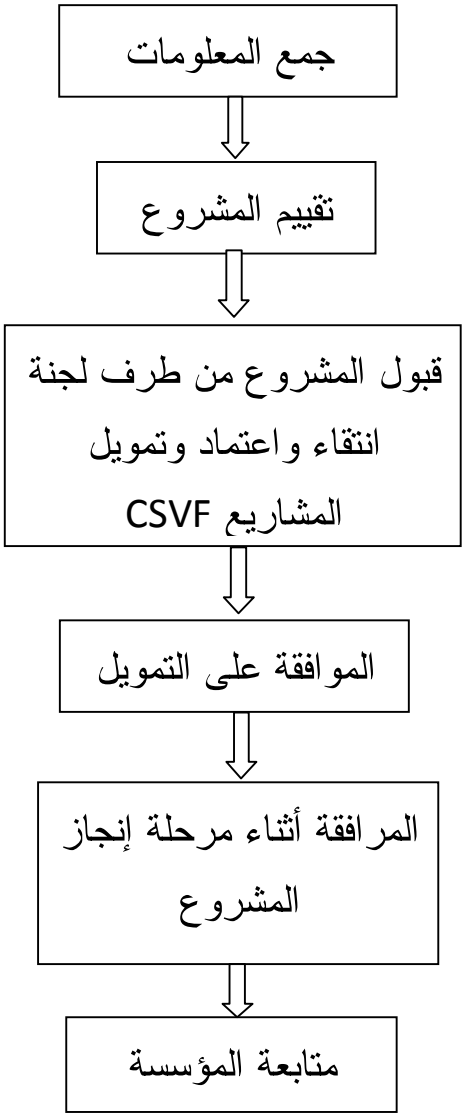

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وكالة المسيلة

الفرع الثاني: أنواع القروض و شروط التأهيل لبنك التنمية المحلية

بإتباعنا أسلوب المقابلة مع نائب مدير وكالة –BDL– بالمسيلة تحصلنا على المعلومات التالية: [1]

مراحل منح القروض:

أولا: مرحلة تكوين الملف

تختلف وثائق تكوين ملف القرض حسب نوعية القرض المطلوب وحسب الطبيعة القانونية للشخص، حيث تطلب زيادة على الأشخاص الطبيعيين القانون الأساسي للمؤسسة بالنسبة للأشخاص الاعتباريين.

1- مكونات ملف قرض الاستغلال:

تتمثل في:

- طلب خطي.
- السجل التجاري.
- الميزانيات(الميزانيات الحقيقية بالنسبة للمؤسسات القديمة، والميزانيات التقديرية بالنسبة للمؤسسات الجديدة).
- المهنة التجارية بالنسبة للشخص المعنوي.
- شهادات أداء المستحقات (الضمان الاجتماعي).
- عقد النشاط.
- عقد الملكية.
- عقد الإيجار.

[1] معلومات من بنك التنمية المحلية BDL المسيلة.

- إثبات موقع استغلال النشاط التجاري.
- مخطط التكاليف بالنسبة للمتعاملين القدماء، والمخطط بالنسبة للمتعاملين الجدد والقدامى.
- وضعية الحقوق.
- وضعية العتاد.

2- مكونات ملف قرض الاستثمار[1]:

بالنسبة لقروض الاستثمار زيادة عن الوثائق المطلوبة سابقا تطلب الفاتورة النموذجية للتجهيزات المراد شراؤها مع دراسة تقون اقتصادية للمشروع المراد تمويلة.

ثانيا: مرحلة دراسة ملف القرض

تتم عن طريق مكلف في البنك المعني، حيث يقوم بدراسة تقنو اقتصادية ودراسة خاصة حيث يتعمق المشروع ومقارنتها مع تكاليف أخرى لنفس المشروع الخاصة بنفس السنة.

1- دراسة مالية عن طريق النسب المالية:

دراسة الضمانات المقدمة وتتمثل في:

أ- ضمانات متعلقة بقروض متوسطة الأجل (قروض الاستثمار)

الضمانات الحقيقية وتشمل:

- رهن العقار من الدرجة الأولى.
- رهن التجهيزات والعتاد الممول من الدرجة الأولى.

[1] معلومات من بنك التنمية المحلية المسيلة.

– وثيقة التأمين متعددة الإخطار للتجهيزات والعتاد الممول يطلبها من صاحب القرض بالإضافة إلى ضمانات شخصية مثل شخص يضمن في شخص.

ب–ضمانات متعلقة بالقروض القصيرة الأجل.

الضمانات الحقيقية وتشمل:

– يطلب رهن العقار من الدرجة الأولى إن أمكن.

– رهن القاعدة التجارية: المحل الذي يمارس فيه النشاط التجاري.

– وثيقة التأمين للمحل التجاري بما فيه، بالإضافة إلى ضمانات شخصية.

ثالثا: مرحلة رفض أو قبول الملف

– **في حالة الرفض:** تعطى للمقترض أسباب الرفض.

– **في حالة القبول:** يطلب من المقترض تقديم الضمانات المطلوبة من طرف البنك وذلك بعد تبليغه بقبول طلب القرض.

رابعا: مرحلة الاستغلال

عند استكمال شروط القرض يطلب من المقترض تقديم المساهمة الشخصية يضاف إليها القرض الممنوح من طرف البنك ثم يحول إلى المورد حسب الشروط المتفق عليها بعدها يقوم البنك بإعداد جدول إهتلاك القرض (تسديد القرض) مع إمضاء اتفاقية القرض، يتم تسديد المورد مباشرة ويمنع منعا باتا إعطاء القرض لطالبه نقدا، ويكون عن طريق صك بنكي أو تحويل من حساب المشتري إلى حساب المورد.[1]

[1] من منشورات بنك التنمية المحلية المسيلة.

المطلب الثالث: صيغ تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبنك التنمية المحلية

الفرع الأول: التمويل الثنائي

أ- **التركيبة المالية:** في صيغة التمويل الثنائي تشكل التركيبة المالية من:

1- المساهمة الشخصية للشباب والمستثمر.

2- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ب- الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

المستوى1:

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
حتى 50000000 دج	% 29	%71

المستوى2:

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
من 5000001 دج 10000000 دج	% 28	%72

ج- الامتيازات الجبائية:

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:[1]

1- في مرحلة إنجاز المشروع:

- تطبيق معدل مخفض نسبة 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الإكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

[1] من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة المسيلة.

2- في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات، (لمدة ثلاث (3) سنوات أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب.

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم لممتلكات الثقافية.

- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيد (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة أو 10 سنوات لمناطق الجنوب.

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجغرافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي:

- 70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- 50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- 25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

الفرع الثاني: التمويل الثلاثي

أ- التركيبة المالية: يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.

1. قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.[1]

– قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100 % ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

ب– الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

المستوى 1:

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 50000000 دج	% 29	%1	%70

المستوى 2:

قيمة الاستثمار	القروض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5000001 دج 10000000 دج	% 28	%2	%70

المصدر: من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ج– تخفيض نسب الفوائد البنكية:

تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي بـــ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

د– الامتيازات الجبائية:

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

1– في مرحلة إنجاز المشروع:

– تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

[1] من مشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة المسيلة .

- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

2- في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات.

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال.

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـــ:

- 70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- 50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- 25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي. [1]

[1] من مشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة المسيلة .

المبحث الثالث: حصيلة المشروعات المصغرة خلال الفترة 2010– 2015 دراسة حالة BDL- ANSEJ

يساهم بنك التنمية المحلية BDL في تمويل المشروعات المصغرة وخصت دراستنا على وكالة BDL بالمسيلة وسياسة منحها للقروض من أجل تمويل وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بالمسيلة وذلك لتحصيل مجموعة من الإحصائيات المجملة التي تخص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل شباب.

المطلب الأول: دراسة تحليلية للحصيلة السنوية للمشروعات المصغرة

عرفت المشروعات المصغرة تطور كبيرا خلال الفترة الممتدة من 2010–2015 نتيجة الدعم المقدم من طرف الدولة وسنحاول في هذا المطلب إبراز تطور المشروعات المصغرة في ولاية المسيلة خلال كل سنة على حدى.

الفرع الأول: دراسة تحليلية لحصيلة 2010

عرفت سنة 2010 تطور في المشروعات الصغيرة نتيجة تقدم الدولة لدعم هذا النوع من المشروعات من خلال بنك التنمية المحلية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3–1) توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2010

الرقم	قطاع النشاط	الملفات المودعة	المقبولة	الممولة	التكلفة	مناصب العمل
01	صناعة	87	71	34	140.160.573	130
02	المقاولة	66	52	17	64.515.252	52
03	الفلاحة	37	23	17	56.879.487	41
04	الخدمات	1106	535	299	988.964.548	667
05	الحرف	114	97	34	49.682.994	106
06	المجموع	1410	778	401	1.300902.853	996
07	فئة النساء	56	52	31	74.922.084	77
08	فئة الرجال	1354	726	370	1.225.280.000	919
09	فئة المعوقين	01	01	01	–	02

المصدر: من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – وكالة المسيلة–

الشكل رقم (3–4): توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2010

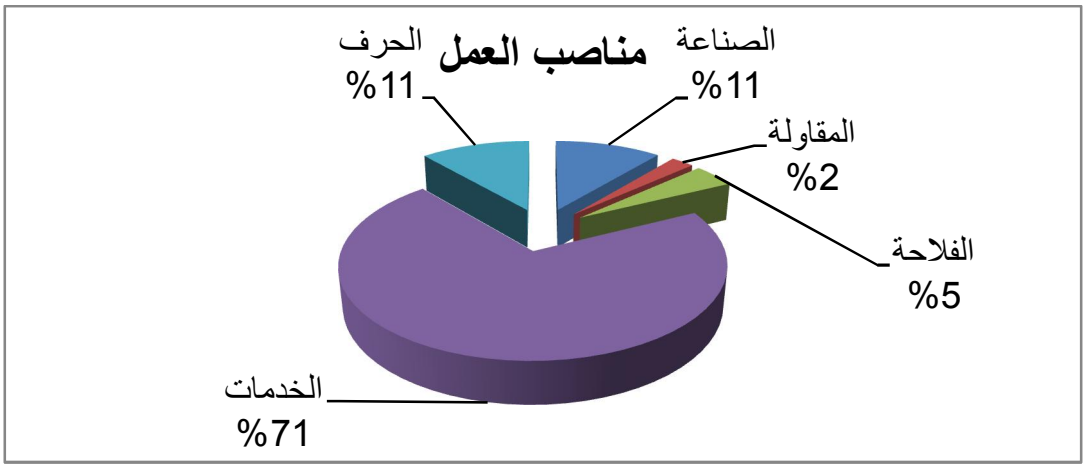

من خلال المعطيات والإحصائيات التراكمية الخاصة بنشاط الوكالة لسنة 2010 نلاحظ أنه تم إيداع بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة حسب كل القطاعات.

تم وضع 1410 ملف بالنسبة للرجال فعدد الملفات المودعة هي 1355 أم لفئة النساء كانت 56 وتم دراسة وقبول 778 ملف منهم 726 من فئة الرجال و52 من فئة النساء أما بالنسبة للمعوقين فكان عدد الملفات يقدر بـــ 1.

أما عدد الملفات الممولة أي الحصول على قرض البنك + قرض الوكالة بدون فائدة 402 ملف ممول أي 370 من فئة الرجال و31 من فئة النساء ولفئة المعوقين 1.

أما بالنسبة لتكلفة المشروع فكانت بقيمة 1300202.853دج منها 1225280.000 دج من فئة الرجال أما بالنسبة لفئة النساء فكانت بقيمة 74922.084 دج.

أما بالنسبة لمناصب الشغل فتم خلق 996 منصب منهم 919 لفئة الرجال و77 منصب لفئة النساء والمعوقين 2 منصب.

أما بالنسبة للملفات المرفوضة هو 632 ملف من مجموع القطاعات أي حوالي 740 منصب عمل ضائع نتيجة لتعقيدات المكتبية (البيروقراطية).

أما عملية الإنجاز مقارنة مع ما هو مقبول في الملفات إلا أن العملية بطيئة جدا أين يكمن الخلل؟

1- نقص السيولة : أي فقدان الثروات ونقص البترول وانخفاض قيمته.

2- طبيعة الفرد الجزائري: هناك أفراد لا يملكون روح المسؤولية في عملهم.

3- الإدارة: من خلال العراقيل البيروقراطية التي مازالت متغلغلة في جذور الإدارة الجزائرية دون نسيان الرشوة والمحسوبية التي أصبحت ظاهرة بديهية، وهذا من أجل الحصول على مشروع.

4- المؤسسات المالية: فالمؤسسات مازالت تفتقر إلى أسس علمية في دراسة ملفات العملاء وتعامل معهم، وعدم إتباعهم لأغلب التقنيات الحديثة.... إلخ.

الفرع الثاني:دراسة تحليلية لحصيلة 2011

الجدول التالي يوضح توزيع المشروعات حسب كل قطاع وعدد الملفات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبنك التنمية المحلية وتطور مناصب العمل في سنة 2011.

الجدول رقم (3-2) توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2011

الرقم	قطاع النشاط	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	الملفات الممولة	التكلفة	مناصب العمل
01	الصناعة	466	190	34	166.992.446	103
02	المقاولة	185	81	37	141.489.235	95
03	الفلاحة	164	85	30	134.737.464	68
04	الخدمات	8015	2231	588	1.844.609.891	1027
05	الحرف	285	123	30	61.661.758	86
06	المجموع	9115	2710	719	2.349.490.794	1379
07	فئة النساء	283	106	31	123.988.730	71
08	فئة الرجال	8832	2604	688	2225502.064	1308

المصدر: من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – وكالة المسيلة–

الشكل رقم (3-5): توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2011

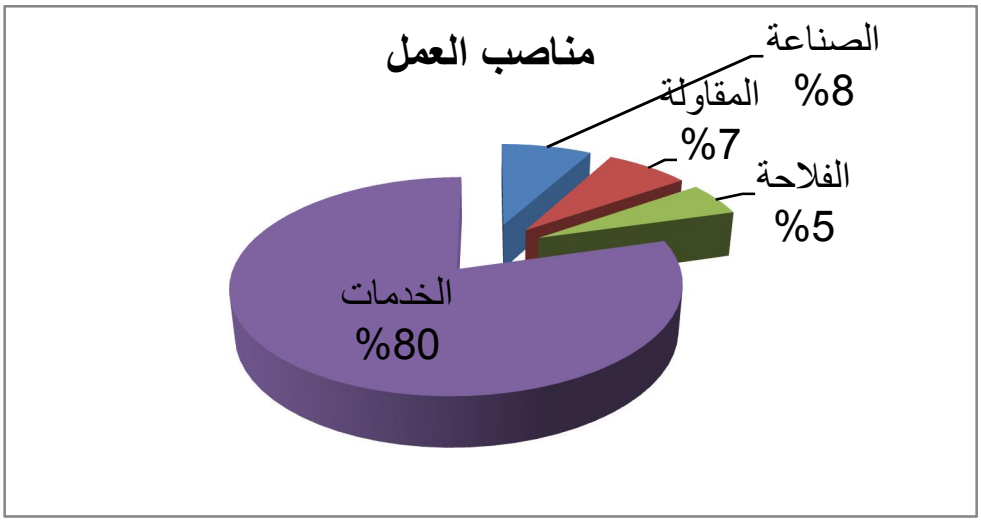

من خلال المعطيات والإحصائيات التراكمية الخاصة بنشاطات الوكالة لسنة 2011 نلاحظ أنه تم إيداع بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة حسب كل القطاعات (صناعة- مقاولة – فلاحة- خدمات- حرف) أنه تم وضع 9115 ملف منهم 8832 لفئة الرجال أما لفئة النساء 283 ملف وتم دراسة وقبول 2710 ملف منهم 2604 لفئة الرجال وبالنسبة لفئة النساء بـــ 106 ملف مقبول.

أما بالنسبة لفئة المعوقين لا يوجد أي ملف نلاحظ أنه زاد عدد ملفات مقارنة بنسبة 2010.

أما عدد الملفات المقبولة أي الحصول على قرض البنك + قرض الوكالة بدون فائدة 719 ملف منهم 688 لفئة الرجال و31 لفئة النساء.

أما بالنسبة لتكلفة المشروع الإجمالي بقيمة 2349490.794 دج منها 2225502.064 لفئة الرجال و 123988.730 لفئة النساء.

أما بالنسبة لمناصب الشغل فتم خلق 1379 منصب منهم 1308 منصب لفئة الرجال و 71 منصب لفئة النساء.

أما بالنسبة للملفات المرفوضة هو 6405 ملف من مجموع القطاعات أي حوالي 8500 منصب ضائع نتيجة لتعقيدات المكتبية (البيروقراطية).

الفرع الثالث: دراسة تحليلية لحصيلة 2012

شهدت الوكالة الوطنية تطور ملحوظ للمشروعات في كل القطاعات وذلك حسب الملفات الممولة و عدد مناصب الشغل في سنة 2012 الجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (3–3): توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2012

الرقم	قطاع النشاط	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	الملفات الممولة	التكلفة	مناصب العمل
01	الصناعة	110	179	76	311222.560	114
02	المقاولة	17	53	50	215.473.920	67
03	الفلاحة	37	86	49	232.512.942	66
04	الخدمات	323	408	1147	3.826.762.651	1319
05	الحرف	63	86	38	112.772.084	51
06	المجموع	550	812	1360	4.698.747.157	1617
07	فئة النساء	83	103	77	254.966.793	84
08	فئة الرجال	465	707	1282	4443780364	1531
09	فئة المعوقين	02	02	01	/	02

المصدر: من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – وكالة المسيلة–

الشكل رقم (3-6): توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2012

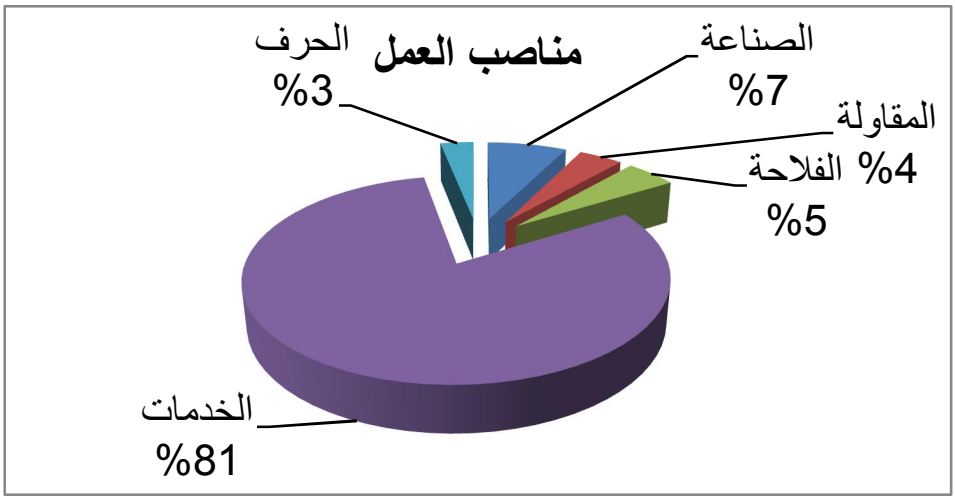

من خلال المعطيات والإحصائيات التراكمية لنشاطات الوكالة لسنة 2012 نلاحظ أنه تم إيداع بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة حسب كل القطاعات (صناعة، مقاولة، فلاحة، خدمات، حرف) أنه تم وضع 550 ملف منهم 467 لفئة الرجال و 83 لفئة النساء أما بالنسبة للمعوقين هو 2 ملف نلاحظ أنه في سنة 2011 لا يوجد أي ملف للمعوقين وفي هذه السنة نلاحظ أنه يوجد 02 ملف أما بالنسبة لعدد الملفات المودعة لسنة 2012 كان العدد هو 550 مجموع الملفات المودعة أي أن العدد قل مقارنة مع عدد ملفات في سنة 2011 كان يقدر بـــ 9115 ملف مودع وهذا يرجع إلى قلة ونقص في النشاطات المبرمجة في سنة 2012 أو خلل في الملفات أو نقص في معلومات.

أما بالنسبة لعدد الملفات المقبولة يقدر بـــ 812 منهم 707 لفئة الرجال و103 لفئة النساء و02 لفئة المعوقين.

أما بالنسبة لملفات الممولة فنجد 1760 ملف مقبول ومنهم 1282 لفئة الرجال و77 لفئة النساء أما لفئة المعوقين 01.

أما بالنسبة لتكلفة المشروع الإجمالي لهذه السنة بقيمة 4698747157 دج منهم 4443780364 دج لفئة الرجال و 254966793 دج لفئة النساء.

أما بالنسبة لمناصب الشغل فتم خلق 1617 منصب منهم 1531 لفئة الرجال و84 لفئة النساء و02 لفئة المعوقين.

أما بالنسبة للملفات المرفوضة لا يمكن تقديرها.

أما عن عملية الإنجاز المشروع مقارنة مع ما هو مقبول في الملفات إلا أن العملية بطيئة جدا و أين يكمن الخلل؟

1- طبيعة الفرد الجزائري. 2- الإدارة. 3- المؤسسات المالية.

الفرع الرابع : دراسة تحليلية لحصيلة 2013

شهدت سنة 2013 توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط وتطور ملحوظ للمشروعات المصغرة، وذلك نتيجة دعم بنك التنمية المحلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كما هو كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3–4) توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2013

الرقم	قطاع النشاط	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	الملفات الممولة	التكلفة	مناصب العمل
01	الصناعة	172	108	95	447.126.826	249
02	المقاولة	36	26	30	136.149.357	77
03	الفلاحة	265	206	74	363.450.155	170
04	الخدمات	328	306	382	1.374.521.445	763
05	الحرف	134	103	42	101.501.524	101
06	المجموع	935	749	623	2.422.749.306	1360
07	فئة النساء	80	60	38	125.065.561	70
08	فئة الرجال	854	688	585	2297683745	1290
09	فئة المعوقين	01	01	/	/	/

المصدر: من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – وكالة المسيلة–

الشكل رقم (3-7): توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2013

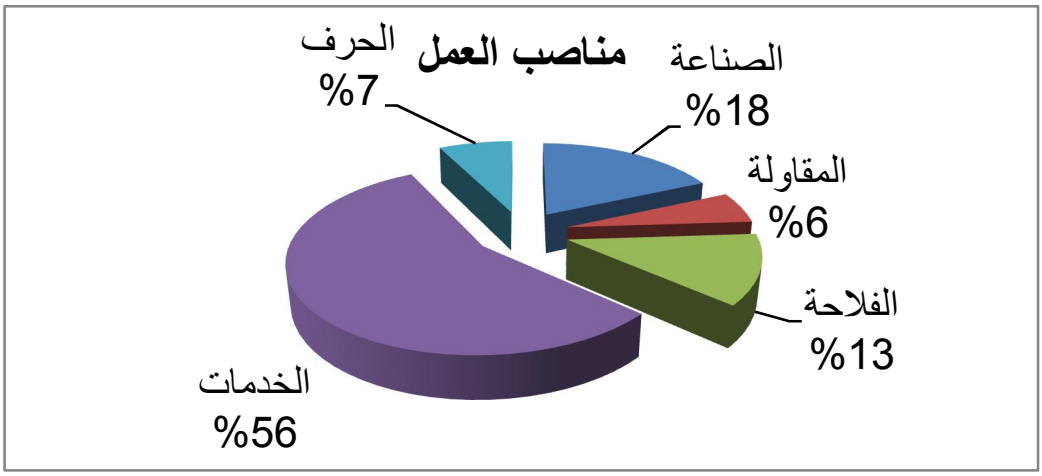

من خلال المعطيات والإحصائيات التراكمية لنشاطات الوكالة لسنة 2013 نلاحظ أنه تم إيداع بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة حسب كل القطاعات (صناعة، مقاولة، فلاحة، خدمات، حرف) أنه تم وضع 935 ملف منهم 854 لفئة الرجال و 80 لفئة النساء أما لفئة للمعوقين هو 1 نلاحظ أنه في سنة 2012 كان عدد الملفات المودعة 550 ملف أما في سنة 2013 زاد عدد الملفات ويقدر بـــ 935 وهذا يدل على فترة إيداع الملفات كانت مفتوحة لمدة أطول وإعلان عنها للشباب.

أما بالنسبة لعدد الملفات المقبولة يقدر بـــ 749 ملف منهم 688 من فئة الرجال و60 لفئة النساء أما المعوقين.[1]

أما بالنسبة لملفات الممولة فنجد 623 ملف منهم 585 ملف لفئة الرجال و38 لفئة النساء أما المعوقين لا يوجد وهذا يرجع لعدة أسباب لتكلفة وهي عدم الموافقات البنكية أو نقص في إمكانيات..

[1] من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – وكالة المسيلة–

أما بالنسبة لتكلفة المشروع الإجمالي لهذه السنة يقدر بقيمة 2422749306 دج منهم 2297683745 دج لفئة الرجال و 125065561 دج لفئة النساء نلاحظ أن تكلفة المشروع هذه السنة قلت مقارنة بالسنة الماضية 2012.

أما بالنسبة لمناصب الشغل فتم خلق حوالي 1360 منصب منهم 1290 لفئة الرجال و70 منصب لفئة النساء أما المعوقين لا يوجد.

أما بالنسبة للملفات المرفوضة 186 أي حوالي 280 منصب عمل ضائع نتيجة لتعقيدات المكتبية (البيروقراطية).

الفرع الخامس: دراسة تحليلية لحصيلة 2014

الجدول التالي يوضح توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط وتطور مناصب العمل خلال سنة 2014

جدول رقم (3–5) توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2014

الرقم	قطاع النشاط	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	الملفات الممولة	التكلفة	مناصب العمل
01	الصناعة	189	125	69	308.087.226	84
02	المقاولة	51	46	34	149.612.342	38
03	الفلاحة	400	294	174	825.957.795	197
04	الخدمات	614	344	307	1.026.458.910	325
05	الحرف	109	99	58	123.589.181	63
06	المجموع	1363	908	642	2.433.705.454	707
07	فئة النساء	83	59	45	150.206.612	46
08	فئة الرجال	1278	848	596	2283498842	659
09	فئة المعوقين	02	01	01	/	02

المصدر: من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – وكالة المسيلة–

الشكل رقم (3-8): توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2014

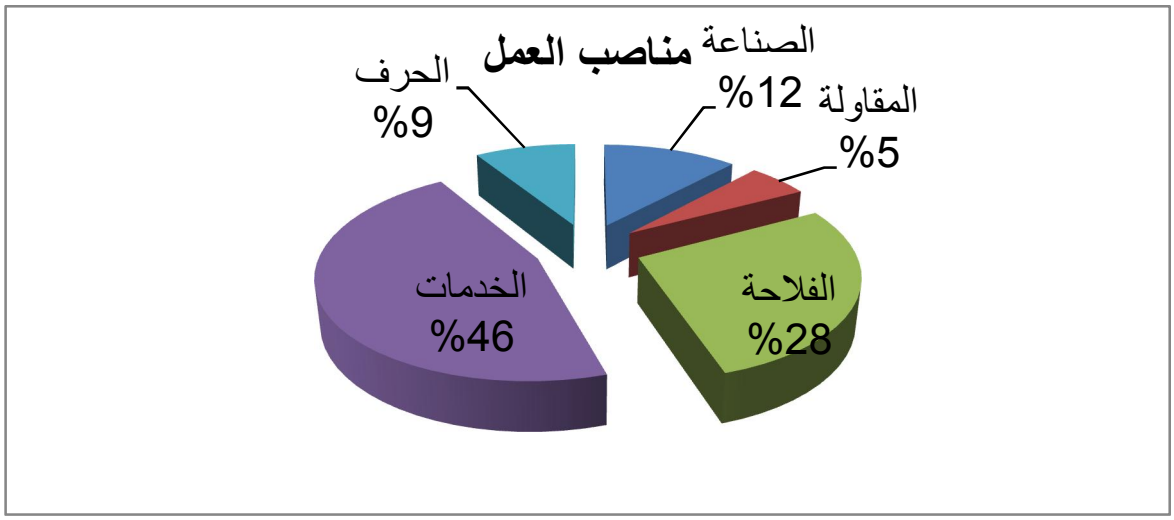

من خلال المعطيات والإحصائيات التراكمية لنشاطات الوكالة لسنة 2014 نلاحظ أنه تم إيداع بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة حسب كل القطاعات (صناعة، مقاولة، فلاحة، خدمات، حرف) أنه تم وضع 1363 ملف منهم 1278 لفئة الرجال و 83 لفئة النساء أما بالنسبة للمعوقين 2 و نلاحظ أنه في هذه السنة قد زاد عدد الملفات المودعة مقارنة بسنة 2013 وهذا يدل على نوعية وتحسيس الشباب لفتح فكرة إيداع الملفات ونشر الإعلانات.

أما بالنسبة لعدد الملفات المقبولة يقدر بـــ 908 مفل منهم 848 لفئة الرجال و59 ملف لفئة النساء أما المعوقين هو 1 ملف مقبول.

أما بالنسبة لملفات الممولة فهو 642 ملف ممول منهم 596 ملف لفئة الرجال و45 ملف بالنسبة لفئة النساء أما المعوقين 01.

أما بالنسبة لتكلفة المشروع الإجمالي لهذه السنة بقيمة 2433705454 دج منهم 2283498842 دج لفئة الرجال و 150206612 دج لفئة النساء.

نلاحظ أن تكلفة المشروع زادت مقارنة بسنة 2013 وهذا يرجع لسبب زيادة في عدد الملفات المودعة والممولة.

أما بالنسبة لمناصب الشغل فتم خلق حوالي 707 منصب منهم 659 لفئة الرجال و46 لفئة النساء أما المعوقين بـــ 02 منصب عمل.

أما بالنسبة للملفات المرفوضة حوالي 455 أي حوالي 650 منصب عمل ضائع نتيجة لتعقيدات المكتبية (البيروقراطية)

الفرع السادس: دراسة تحليلية لحصيلة 2015

الجدول التالي يوضح توزيع عدد المشاريع الممولة و عدد مناصب العمل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبنك التنمية المحلية حسب كل قطاعات لسنة 2015

جدول رقم (3–6) توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2015

الرقم	قطاع النشاط	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	الملفات الممولة	التكلفة	مناصب العمل
01	الصناعة	79	56	72	313.895.251	119
02	المقاولة	42	28	22	130.232.878	50
03	الفلاحة	253	239	160	806.072.770	292
04	الخدمات	196	143	149	513.175.059	195
05	الحرف	58	84	40	93.833.447	72
06	المجموع	628	514	443	1.857.209.405	728
07	فئة النساء	40	39	14	143.746.523	63
08	فئة الرجال	565	473	427	1713462882	660
09	فئة المعوقين	03	02	02	/	05

المصدر: من منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – وكالة المسيلة–

الشكل رقم (3–9): **توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط لسنة 2015**

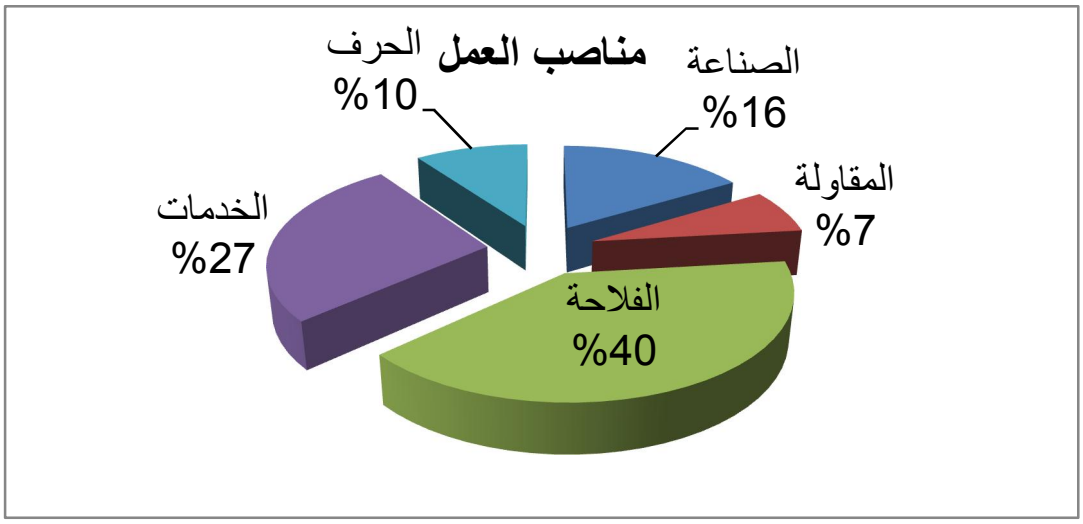

من خلال المعطيات والإحصائيات التراكمية لنشاطات الوكالة لسنة 2015 نلاحظ أنه تم إيداع بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة حسب كل القطاعات (صناعة، مقاولة، فلاحة، خدمات، حرف) أنه تم وضع 628 ملف منهم 585 ملف لفئة الرجال و 40 لفئة النساء و03 لفئة للمعوقين نلاحظ أنه تم نقص في الملفات المودعة لهذه السنة مقارنة بالسنة 2014 وهذا يدل على برمجة التوعية وتحسيس الشباب لحل فترة إيداع الملفات وإعلانات على ذلك فهذا الذي يؤدي إلى نقص في هذه السنة بالنسبة للملفات .

أما بالنسبة للملفات المقبولة نجد أنه قدر بـــ 514 ملف مقبول منهم 479 ملف لفئة الرجال و39 ملف لفئة النساء أما المعوقين يقدر بـــ 02 ملف.

أما بالنسبة لملفات الممولة يقدر بـــ 443 ملف ممول منهم 427 لفئة الرجال و 14 لفئة النساء أما المعوقين بـــ 02 ملف ممول.

أما بالنسبة لتكلفة المشروع الإجمالي لهذه السنة 1857209405 دج منهم 1713462882 دج لفئة الرجال و 143746523 دج لفئة النساء.

ونلاحظ أن تكلفة المشروع قلت وتناقصت مقارنة مع سنة 2014 و يرجع السبب لنقص في الملفات المودعة.

أما بالنسبة لمناصب الشغل فتم خلق حوالي 728 منصب عمل منهم 660 لفئة الرجال أما 63 بالنسبة لفئة النساء و05 لفئة المعوقين.

أما بالنسبة للملفات المرفوضة حوالي 114 أي حوالي 250 منصب عمل ضائع نتيجة لتعقيدات المكتبية (البيروقراطية).

المطلب الثاني: دراسة تحليلية للحصيلة التراكمية للمشروعات المصغرة

أسفرت مختلف الجهود المبذولة من طرف بنك التنمية المحلية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أجل تمويل المشروعات وتطور مناصب الشغل للفترة الممتدة من 2010– 2015 لولاية المسيلة.

الفرع الأول: تطور عدد الملفات المودعة خلال الفترة 2010–2015

شهدت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تزايد كبير في عدد الملفات وعدد مناصب الشغل وذلك حسب كل فئة من فئات المجتمع في الفترة الممتدة من 2010–2015.

جدول رقم (3–7): معطيات إحصائيات تراكمية خاصة بنشاطات الوكالة لسنة 2010–2015

البيان	عدد الملفات	عدد مناصب العمل
عدد الملفات المودعة	14001	–––
عدد الموافقات المدروسة	6471	–––
عدد الموافقات البنكية	5387	16.13.4
عدد الملفات الممولة	4188	6787
عدد الملفات الممولة لفئة	09	10
عدد الملفات الممولة	236	–
عدد الملفات الممولة لفئة	3948	–

الشكل رقم (3–10): معطيات إحصائيات تراكمية خاصة بنشاطات الوكالة لسنة 2010–2015

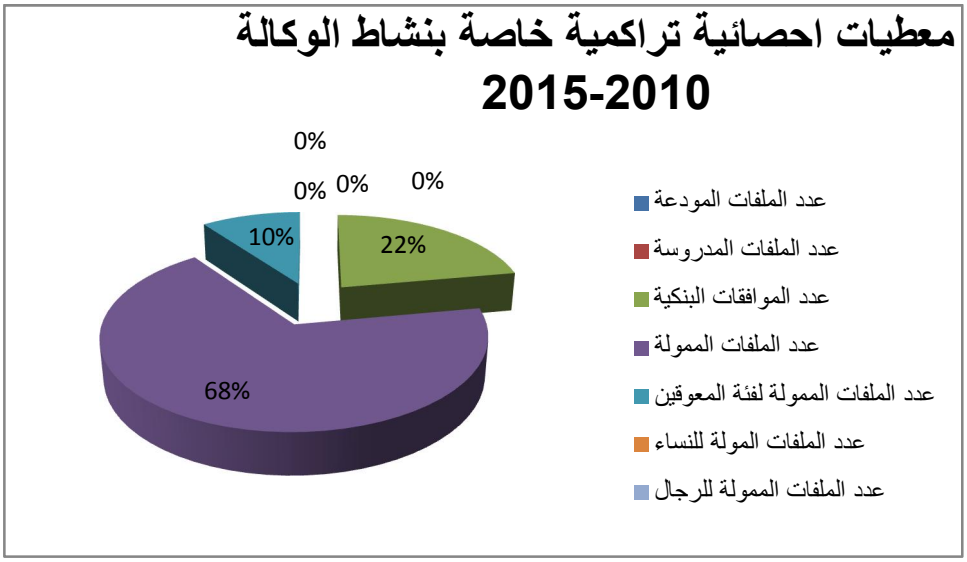

من خلال المعطيات والإحصائيات التراكمية الخاصة بنشاط الوكالة نلاحظ أنه تم إيداع بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة 14001 ملف وتم دراسة 6471 من الملفات. ومن بين الملفات المدروسة تمت الموافقة البنكية على 5387 ملف أما عدد الملفات الممولة أي الحصول على قرض البنك وقرض الوكالة بدون فائدة تقدر بـــ 4188 منهم 3948 ملف لفئة الرجال و 236 لفئة النساء و08 لفئة المعوقين.

أما بالنسبة لمناصب الشغل فتم خلق 6787 منصب عمل بمتوسط 3 عمال لكل مشروع.

ونلاحظ أن عملية عدم دراسة جميع الملفات حوالي 1266 ملف غير مدروس أي حوالي 5064 منصب عمل ضائع نتيجة التعقيدات المكتبية.

أما عن عدد الموافقات البنكية فيقدر بـــ 5387 ملف و 16137 منصب عمل موافق عليه من طرف البنك.

الفرع الثاني: تطور مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2010-2015

توزيع مناصب الشغل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب كل قطاع من قطاعات الاقتصادية وذلك حسب الفترة الممتدة من 2010-2015 وهدا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-8): تطور مناصب الشغل حسب قطاعات من (2010 إلى 2015)

رقم	سنوات / قطاعات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
01	الصناعة	130	103	114	249	84	119	719
02	المقاولة	52	95	67	77	38	50	379
03	الفلاحة	41	68	66	170	197	292	834
04	الخدمات	667	1027	1319	763	325	195	4296
05	الحرف	106	86	51	101	63	72	479
06	المجموع	996	1379	1617	1360	707	728	6787

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل رقم (3-11): تطور مناصب الشغل حسب قطاعات من (2010 إلى 2015)

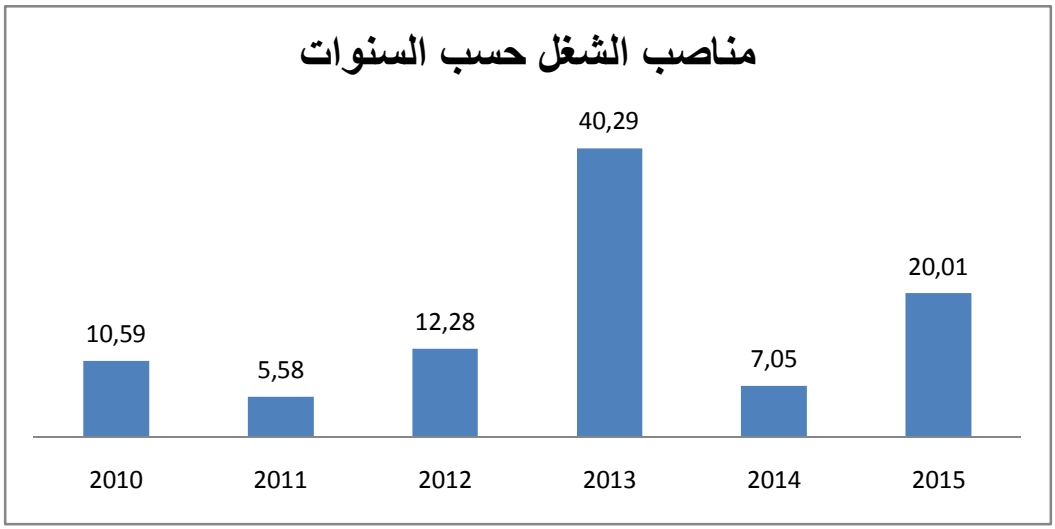

من خلال جدول رقم (08) نلاحظ أنعدد مناصب الشغل حسب كل قطاع أي استحوذ قطاع الخدمات بقيمة 4296 منصب من سنة (2010 إلى 2015) وهذا راجع إلى قلة المواصلات وتأخرها بالمسيلة وبلدياتها ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الفلاحي بقيمة 834 منصب شغل وذلك لطبيعة المنطقة فلاحية أما قطاع الصناعة بقيمة 719 منصب أما بالنسبة للقطاع الذي يليه هو قطاع الحرف 479 وأخيرا يأتي قطاع المقاولة بقيمة 379 لذلك يجب توجيه الاستثمار عن طريق الامتياز الجبائي إلى قطاع منتج أي حيوي واستراتيجي بالدرجة الأولى إلى القطاعات الصناعية والخدمات.

الفرع الثالث: تطور مناصب الشعب حسب فئات المجتمع

عرفت المشروعات المصغرة تطورا في مناصب الشغل حسب كل فئات المجتمع وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010–2015.

جدول رقم (3–9): تطور مناصب الشغل حسب فئات المجتمع.

رقم	سنوات / فئات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
01	فئة النساء	77	71	84	70	46	63	411
02	فئة الرجال	919	1308	1531	1290	659	660	6367
03	فئة المعوقين	02	/	02	/	02	05	11
04	الخدمات	998	1379	1617	1360	707	728	6789

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال جدول رقم (09) نلاحظ أن عدد مناصب الشغل تقدر بـــ 6789 منصب شغل بالنسبة لجميع الفئات وتم تقسيمها كما يلي:

بالنسبة لفئة الرجال هي المرتبة الأولى وتقدر بـــ 6367 منصب خلال 5 سنوات نلاحظ أنه في سنة الأولى كانت في تزايد أما في ثلاث سنوات الأخيرة نلاحظ أنها في تناقص تام.

أما بالنسبة لفئة النساء تأتي في المرتبة الثانية حيث تقدر بقيمة 411 من فئة النساء خلال 5 سنوات كما نلاحظ في سنتين الأولى كانت في تزايد أما بالنسبة لثلاث سنوات الأخيرة نلاحظ أنها في تذبذب.

وأخيرا تأتي فئة المعوقين تقدر بـــ 11 منصب شغل ونلاحظ أنه في سنة الأولى بلغ عدد مناصب 2 منصب أما في 2011 لا يوجد أما 2012 تقدر بـــ 2 منصب أما 2013 لايوجد وفي سنتين الأخيرتين نلاحظ أنها في تزايد مستمر.

الفرع الرابع: توزيع المشاريع حسب بلديات ولاية المسيلة

يمثل الجدول الآتي مجموعة من البلديات وتطور عدد مشاريعها الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الفترة الممتدة من 2010–2014.

الجدول رقم (3–10): توزيع المشاريع الممولة عن طريق الوكالة حسب البلديات من (2010–2015)

رقم	البلديات	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل
01	عين الحجل	28	33
02	عين الملح	27	34
03	عين الريش	4	5
04	عين فارس	2	2
05	عين خضرة	261	269
06	بلعايبة	48	51
07	بن سرور	58	62
08	بني يلمان	13	15
09	بن أوغ	7	8
10	برهوم	99	112
11	بئر فضة	2	2
12	بوسعادة	315	414
13	بوطي سايح	6	8
14	شلال	41	48

15	دار البيضة	1	1
16	دهاهنة	9	9
17	جبل مساعد	8	9
18	الهامل	10	13
19	الحوامد	13	16
20	حمام	189	218
21	خطوطي	15	15
22	الخبانة	28	32
23	المعاضيد	79	89
24	المعاريف	78	92
25	مقرة	114	115
26	مسيف	57	65
27	مجدل	4	4
28	مسيلة	1384	1562
29	المطارفة	77	84
30	ونوغة	36	40
31	واد الشعير	18	19
32	أولاد عدي	100	106
33	أولاد عطية	1	3
34	أولاد دراج	111	127
35	أولاد	104	112
36	أولاد	32	46
37	أولاد سيدي	32	37
38	أولاد	4	5
39	أولتان	5	5
40	سيدي	97	109

41	سيدي عامر	8	10
42	سيدي	14	14
43	سيدي محمد	7	9
44	سليم	5	5
45	سوامع	85	86
46	تامسة	3	3
47	تارمونت	58	61
48	زرزور	12	12
50	المجموع	3745	4196

المصدر: وكالة ANSEJ المسيلة

الجدول أعلاه يمثل توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب البلديات، حيث نلاحظ أنه تمت تغطية 4196 منصب من بلديات الولاية ونلاحظ أيضا بعض التباينات في توزيع المشاريع فمثلا بلدية المسيلة 1384 مشروع ممول أي تم خلق حوالي 1562 منصب شغل وهذا طبيعي لكونها عاصمة الولاية ولكن بالنسبة لباقي البلديات فنتج عدد المشاريع ضئيلة جدا.

وفي المرتبة الثانية بلدية بوسعادة بـــ 351 مشروع ممول أي تم خلق حوالي 414 منصب شغل، فنجد مثلا حمام الضلعة نالت 189 مشروع أي حوالي 218 منصب شغل فمثلا سليم مصنفة ضمن البلديات الفقيرة والنائية إلا أنها لم تستفيد إلا بخمس مشاريع.

إذا يوجد اختلال في كيفية التعامل مع هذه المشاريع من حيث دراستها وتوجيهها كل حسب طبيعة كل بلدية لذا لابد من توفير الإمكانيات المادية اللازمة لخلق مشاريع جديدة وبالتالي توفير مناصب شغل مقارنة مع عدد الشباب البطال لأن المشاريع كلها وظفت 4196 عامل أي بمتوسط 04 عمال.

خلاصة الفصل:

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الوكالات على ساحة الوطن لكونها تهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع و الخدمات وبتنسيق مع البنوك.

فبنك التنمية المحلية يلعب دورا هاما في دفع عجلة تنمية هذا النوع من المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الإنتاج والاستهلاك الشغل وغيرها.

ومن خلال دراستنا التطبيقية التي تطرقنا إليها تمكنا من الإطلاع على الكثير من الظروف المحيطة بإنشاء المشروع منذ إيداع ملف القروض بأنواعها إلى غاية الوصول إلى المشاريع الممولة من قبل البنك لخلق مناصب شغل.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

هدفت الدراسة إلى تقييم دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات المصغرة وذلك من خلال تحديد مشكلة للبحث وعدد من الأهداف وبعض القروض.

وتعتبر هذه الدراسة إحدى الدراسات التحليلية التي عالجت هذا الموضوع في الاقتصاد الجزائري، وتعتبر بمثابة تقييم مهم للبنوك التجارية وخصوصا في شكل المشكلة المطروحة وفي طول الفترة الزمنية التي شملها التحليل، حيث حكم إطار الدراسة الزمني اعتبار كونه الفترة تمثل سنوات حافلة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ومنه جاءت دراستنا كدعم لموضوع يشمل أحد أهم أفكار العصرية التي شغلت حيزا لا يستهان به ألا وهو دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع المصغرة، فلقد اهتم البحث في جانبه النظري في الفصل الأول والثاني بإعطاء لمحة لكل من البنوك التجارية والنظام المصرفي والمشاريع المصغرة، أما في الفصل الثالث فقد قمنا بدراسة بنك التنمية المحلية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المسيلة والتي حاولنا من خلالها إسقاط الضوء على واقع المشاريع المصغرة في البنك BDL والوكالة ANSEJ وتعرضنا لدور الفعال الذي تقوم به البنوك التجارية لتمويل المشاريع المصغرة في الجزائر خلال الفترة (2010–2015).

ومن خلال دراستنا وتطبيقنا لهذه الحالة توصلنا إلى النتائج التالية:

1- أن تمويل المشاريع الاستثمارية المصغرة يقدمها البنك في الوقت المناسب وبالدقة اللازمة وبالسرعة اللازمة حيث يسعى البنك من خلال تقديم الخدمات لتحقيق رضا الزبون.
2- تعتبر المشاريع المصغرة أحد أهم الركائز الأساسية المعتمدة عليها في تنمية وترقية الاقتصاد الوطني.

3- تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمحاربة البطالة عن طريق تمويل المشاريع للشباب البطال وخلق مناصب الشغل.

4- يقوم البنك بتمويل قرض 70% لدعم الشباب البطال من أجل القيام بمشاريع استثمارية وغيرها التي يقدمها البنك.

5- محدودية الخدمات، فالخدمات التي تقدمها البنوك جد تقليدية وتتمحور أساسا حول تجمع الودائع ومنح القروض.

6- البنوك التجارية مؤسسات مالية تطورت عبر الزمن ولعبت دورا فاصلا في تقديم المجتمعات القوية اليوم وأساس تعاملها سعر الفائدة، ونشاطها الأول استقطاب الأموال الفائضة في المجتمع.

الاقتراحات:

– أهمية التكوين لدعم نجاح المشروعات الصغيرة وكذا ضرورة تسوية إشكالية العقار عن طريق خلق سوق وطنية لهذا القرض.

– توفير التمويل الضروري وفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة مع التخلص تماما من أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاعات عموما وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب.

– لا بد للبنك أن يعمل على خلق تنظيم أكثر لعملية التمويل لزبائنه ويقوم بمتابعة ومراقبة القروض الممنوحة ميدانيا والمساهمة في توجيهها والعمل على تحسين وظائفه واتخاذ القرارات التمويلية، اعتمادا على معايير علمية عند تقييم المشاريع.

– وضع سياسة ودعم كافي لأصحاب المشاريع بمنطق الاحتياجات والواقع العملي وليس في إطار استخدام البيروقراطية.

– على البنوك أن توزع تمويلاتها على المشروعات المصغرة حيث تمس المشاريع المتواجدة في الريف والمدن الصغيرة.

– ضرورة انطلاق برنامج تأهيل المشروعات المصغرة وتنفيذ مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

– إنشاء هيئة مختصة بجمع البيانات والمعطيات المتعلقة بنشاط المشروعات المصغرة، ويمكن لهذه الهيئة أن تكون حكومية أو مشتركة.

11– آفاق البحث:

في الأخير نشر إلى أن دراستنا هذه لا تخلو من النقائص، إذ بقيت الكثير من النقاط التي تستحق المزيد من الدراسة والتحليل بشكل أعمق وبكثير من التحليل خاصة تلك المتعلقة بالمشروعات الصغيرة.

وعليه نقترح المواضيع والإشكاليات الجديرة بالبحث لاحقا:

– تقييم دور أداء البنوك التجارية في تمويل المشروعات المصغرة.

– مدى فعالية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

1. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

2. بوذياب سلمان، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1996.

3. جهاد عبد الله عفانه، قاسم موسى أبو عبد، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

4. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

5. زياد سليم رمضان، البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996.

6. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.

7. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، ط1، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

8. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

9. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2003– 2004.

10. محمد صالح الحناوي، السيد عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، (البورصة البنوك التجارية)، مصر، 2000.

11. محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة، لبنان، 2002 .

12. مفيد عبد اللاوي، محاظرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية ، مطبعة مزوار، 2007.

13. منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، ط4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.

الأطروحات والرسائل:

1. حداد بخته، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008– 2009.

2. حورية حمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المنتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2005–2006 .

3. سفيان بوجمعة، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، مذكرةماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2011–2012.جعفري حياة، قاسم مليكه، تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 2014.

4. قويقح نادية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهمية دعمها بحاضنات الأعمال، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

الملتقيات:

1. زكية مقري، نعيمة يحياوي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية، الملتقى الدولي بكلية علوم اقتصادية بجامعة الميسلة، 16 نوفمبر 2011.

2. زواق الحواس، المشروعات المصغرة كآلية لمواجهة البطالة، بإسناد إلى التجربة الجزائرية، مخبر الإستراتجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة..

3. عبد الحميد برحومة، زغبة طلال، دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل آليات دعم تشغيل الشباب في القضاء على البطالة، دراسة حالة المسيلة.

4. عماد أبو رضوان، التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، الملتقى الدولي في متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 18 افريل 2006، مؤسسة الإرادة للمحاسبة، المملكة الأردنية الهاشمية.

5. كنجو عبود كنجو، إستراتيجيات الاستثمار والتمويل في المشروعا ت الصغيرة، دراسة ميدانية، المؤتمر العالمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، عمان الأردن، 2007.

6. مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 17 و 18 افريل 2006، الأردن.

7. ونوغي فتيحة، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 28 ماي 2003.

المراسيم والقوانين:

1.أنظر القانون رقم 90–10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، مؤرخ في 18 أفريل 1990.

2.الجريدة الرسمية رقم 134/11، يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 05/04، العدد 19، 2011.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Sadeg Abdel Karim، Le système Algérien، la nouvelle règlementation le presses de l'imprimerie, Alger, 2004.

المواقع الالكترونية:

1.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تعريفها، تاريخ الزيارة الموقع

www.ansej.org.dz

2.موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تاريخ الزيارة

http://www.cnac.org.dz

3.موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

WWW.ANJEM.ORG.DZ

4.موقع بنك التنمية المحلية

WWW.BDL.DZ

ملخص:

تعتبر المشروعات المصغرة أحد أهم الركائز الأساسية المعتمدة عليها في تنمية وترقية الاقتصاد الوطني، يترتب عنها المساهمة في إيجاد فرص العمل والمساهمة في تخفيض الفقر في الجزائر، وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يتطلب تدخل الدولة والبنوك التجارية لتوجيه هذه المشروعات وتنميتها وتمويلها، وفق إستراتيجية شاملة تتضمن تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني ككل.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، التمويل، المشروعات المصغرة.

Résumé :

Le développement de l'économie national s'appuit principalement sur les micro-entreprises cette dernières participent aussi bien à la création de l'entreprise et ainsi la baisse du taux de pauvreté en algerie.

Pour atteindre ces objectifs, l'état par le baise de les banques commerciales est appelé à accompagner les entreprises dans un cadre d'une stratégie globale.

Les mots clefs : micro-entreprise, financement, les banques commerciales.